

## السياسة الأوروبية تجاه العرب منذ حرب (1973)

### حتى مؤتمر برشلونة الثاني (2005)

صداق أحمد الحباشنة\*

#### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المعالم الرئيسة للسياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي في مواضيع أساسية عدة منذ حرب (أكتوبر) 1973 وحتى مؤتمر برشلونة الثاني (نوفمبر) 2005، كموضوع الحوار العربي الأوروبي، والشراكة الأوروبية المتوسطية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وحري الخليج الثانية والثالثة، والتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتطورات الساحة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

وقد بينت الدراسة أن السياسة الأوروبية منذ حرب (أكتوبر) 1973 تجاه الوطن العربي، قد دفعتها مصالحها للاهتمام بالقضايا العربية؛ فقد شكلت هذه الحرب في نتائجها ومجرياتها المباشرة على الدول الأوروبية، ولاسيما سلاح النفط العربي وتوظيفه في حوض المعركة، بداية تاريخ جديد للحوار العربي الأوروبي في التاريخ المعاصر، فقد رسخ بيان المجموعة الأوروبية عقب الحرب التوجه الأوروبي الجديد نحو حوار يحسم الصراع العربي الإسرائيلي، استناداً إلى القرارات (242) و(338)، وضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وكانت الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995 الطريقة الأوروبية الجديدة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة الشرق أوسطية. وقبل ذلك، كانت أوروبا قد نجحت نسبياً في معاهدة ماستريخت 1993 في تكوين سياسة خارجية وأمنية للاتحاد الذي تشكل نتيجة لهذه المعاهدة، ولكن الاتحاد لم يكن حراً طليقاً في انتهاج سياسة مستقلة تجاه العرب نتيجة للضغوط الأمريكية المختلفة ولارتباطاته العسكرية والأمنية بحلف شمال الأطلسي الذي تسيطر عليه واشنطن.

وقد أوضحت الدراسة أن مواقف الدول الأوروبية من الكثير من القضايا العربية كانت نتاجاً لعلاقتها مع الولايات المتحدة التي تميل لصالح إسرائيل. وحتى موضوع الشراكة المتوسطية الجديدة لم تحقق النتائج المرجوة منها لكثير من التطورات الإقليمية والدولية التي مرت بها المنطقة العربية، وكذلك بسبب تمتع واشنطن بنفوذ كبير في شؤون هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم بأكمله.

\* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2007/2/19

تاريخ استلام البحث: 2006/6/26

© جميع حقوق النشر محفوظة لمؤتة جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2007.

### Abstract

This study aims at clarifying the principal features of the European policy toward the Arabs in various core topics from the war of October (1973) up to Barcelona Conference (2005) like the delegation between Arabs and Europeans; the Euro-Mediterranean partnership, the Arab-Israeli Conflict, the second and third Gulf wars, the Middle East peace reconciliation, the issues of democracy and human rights in the Arab states and the developments in the Arab arena after the American occupation of Iraq.

The study shows that since the war of October the European policy towards the Arabs has been motivated by its interests regarding many issues because this war has had a great influence on the European states, especially the Arab oil weapon and employing it as in the battle, a historical onset for Arab-European delegation in the modern history, after the statement of the European Group assured the new European attitude towards delegation to settle the Arab Israeli Conflict based on (242), (338) decisions, and the necessity to declare the national rights of Palestinians. After (1995), the Euro-Mediterranean Partnership became the European way to achieve the economic and secure interests in the Meddle East. Before that, Europe had relatively succeeded in Maastricht Convention in (1993) in the establishment of a foreign security for the European Union which had been established as a result of this convention, but the Union was not free to undertake independent policy towards the Arabs as a result of the various American ways of pressure and for its military and security obligations with the North Atlantic Treaty Organization (NATO) dominated by America. In addition, the study clarified the idea that the attitudes of the European States towards the many Arab issues have resulted from their relations with America that has much more prejudice to Israel. Even the new Mediterranean Partnership did not attain the optimal results for several regional and international developments that the Arab Region experienced as well as the great American effect on the region affairs which are of great significant for the whole world.

## مقدمة

لم يكن للجماعة الأوروبية سياسة مشتركة تجاه الوطن العربي حتى عام 1972، فمُنذ نشأتها، عام 1958- بمقتضى معاهدة روما عام 1957- اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الوطن العربي بالمحدودية الدولية وحزبية الحركة، مع التسليم سلفاً بأن هذه المنطقة تعدّ ذات أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في الخارج.

ولكن بعد الانتصار العربي في حرب (أكتوبر) عام 1973 واستخدام حظر النفط، فقد أحرزت أوروبا -التي كانت أكثر الأطراف تضرراً من قدرات الدول النفطية يحظر صادراتها إلى أوروبا- على الثغور من مواقفها حيال الصراع العربي الإسرائيلي، مما أدى إلى اهتمام المجموعة الأوروبية بهذه المنطقة، جنباً إلى جنب مع اهتمامها بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، حيث حاولت أن تتخذ مواقف مغايرة للولايات المتحدة<sup>(1)</sup>.

وعقب حرب (أكتوبر) عام 1973 صدر بيان المجموعة الأوروبية، الذي رسخ التوجه الأوروبي الجديد في اتباع سياسة الحوار مع الدول العربية، فقد طالب هذا البيان بحسم الصراع العربي الإسرائيلي، استناداً إلى قرار مجلس الأمن (242) و(338)، وضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>. ودعا البيان إسرائيل بالعودة إلى خط وقف إطلاق النار، وذلك في 22 (أكتوبر) 1973 كما كانت تطالب مصر، ثم نص على المبادئ الأساسية لتسوية النزاع، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين<sup>(3)</sup>. وفي عام 1980 صدر إعلان البندقية، الذي دعا ولأول مرة إلى قيام وطن للشعب الفلسطيني، وإلى ضرورة مشاركة ممثلين عن الطرف الفلسطيني في مفاوضات السلام الأوروبي، ولكن في هذه المرحلة ظل مقتصر على مجرد الإعلانات والتصريحات، دون التحرك بشكل فعلي.

وفي حقبة التسعينيات كانت مواقف الجماعة الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي امتداداً لمواقفها السابقة، فلقد أصدر المجلس الأوروبي بياناً في (أكتوبر) 1990 جاء فيه: إن المجلس بنوي العمل من أجل خلق التسوية الدائمة للصراع العربي الإسرائيلي، طبقاً لقرارات مجلس الأمن؛ وقد شاركت المجموعة الأوروبية في مؤتمر مدريد للسلام في (أكتوبر) 1991. ومن المعلوم بداهة أن تلك المفاوضات كانت في الواقع وبشكل أساسي تحت رعاية الولايات المتحدة، واقتصرت مشاركة المجموعة الأوروبية فقط في المفاوضات المتعددة الأطراف، التي عُقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية<sup>(4)</sup>.

وفي مطلع التسعينيات تحرك الاتحاد الأوروبي بسرعة ليستفيد من المتغيرات الدولية العميقة التي خلفها اغتيال الاتحاد السوفيتي، وبخاصة في أوروبا الشرقية. وعمل بكل طاقاته على صوغ نوع من العلاقات الجديدة بالمحيط الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط، مستفيداً من النتائج الناجمة عن حرب الخليج، ومن الثغور الجوهرية للامح الصراع العربي الإسرائيلي الذي انتقل من دائرة المواجهة المسلحة إلى دائرة التسوية السلمية التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام (1991/10/3). فبعد عشرين سنة من مسيرة الحوار العربي - الإسرائيلي وتوقف السياسة التقليدية انتقل إلى مسيرة المشاركة<sup>(5)</sup>.

وأهم الدوافع التي جعلت أوروبا تتحمس للمشروع هو إنشاء فضاء اقتصادي يقابل الفضاء الأمريكي في محاولة للحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة، الذي تحسد في المشروع الشرق أوسط، زيادة على الدوافع الأمنية؛ لأن تنمية المنطقة من شأنها الإفضاء إلى الحد من الهجرة إلى أوروبا، والدوافع الاقتصادية، والمتمثلة في تأمين سريان الحياة الصناعية (النفط) وباقي المواد الخام في منطقة الشرق الأوسط، وأيضاً بسبب فائض ميزان التجارة بين العالم العربي وأوروبا هو في صالح الاقتصاد الأوروبي، وإن نمو المنطقة يعني مزيداً من الانفتاح لفائدة المنتج الأوروبي<sup>(6)</sup>.

أما أهمية المشروع الشرق أوسطي بالنسبة للمصالح العربية فإنها تتجاوز بكثير الجانب الاقتصادي والنفطي المباشر، إذ إن أوروبا تمسك في الحقيقة بعض التوازن في النظام الدولي، بل وتمسك بميزان الشرعية الدولية لحلها، وذلك مقابل احتكار الولايات المتحدة للقوة العسكرية والجانب الأكبر من القرار الاقتصادي الدولي، فقد قادت أوروبا التحديات الكبرى في القانون الدولي وحكمت فعلياً بوابات مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة عموماً، بما فيها أكثرية منظماتها المتخصصة؛ وتعيد أوروبا إلى حد كبير - معنى "الشرعية" في الحلول والتصورات المطروحة لأي قضية دولية أو أي صراع دولي، بما في ذلك الصراعات الكبرى في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط<sup>(7)</sup>.

وقد أصبح التعاون الأوروبي المتوسطي مكوناً رئيساً واستراتيجياً في السياسة الخارجية للدول الأعضاء فيه، والذي يأمل شعوب ودول الوطن العربي تحقيق طموحاتهم من خلاله، والمتمثلة في التنمية الشاملة والرفاهية المشتركة والسلام القائم على الحق والعدل<sup>(8)</sup>.

فقد شهد عام 1995 تطور فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أعلنها الاتحاد الأوروبي وتحسينها؛ لإعادة صوغ علاقاته السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وللتذكير فإن هذا التوجه الأوروبي بدأت مناقشته وبلورة أفكاره ومشاريعه منذ سنة 1992<sup>(9)</sup>.

ثم جاءت معاهدة ماستريخت لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إصرار التقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على النشاطات الجماعية، ومنها "السياسة المتوسطية الجديدة" ومن ثم كان لابد أن يبرز لهذه الأخيرة بعد سياسي ذو أدوات وأهداف ومضامين سياسية وليست اقتصادية فقط، وهو ما وضع في مضمون المشاركة الأوروبية المتوسطية، فقد أرادت أوروبا الموحدة أن تترجم نجاحاتها الاقتصادية إلى حضور سياسي على صعيد حركة الأحداث العالمية. وأخيراً تأتي المحددات والمنعرجات الإقليمية التي تمثل في مجموعة المخاطر التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرقي المتوسط، وأهم من تلك المخاطر استمرار مستويات التسليح المرتفعة في العالم الثالث، واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال أفريقيا إلى أوروبا، ونظرة الغرب للإسلام التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية، والأخيرة تعني الإرهاب<sup>(10)</sup>.

وهكذا شكلت هذه المجموعات الثلاث من المنعرجات (محددات) التوجه الأوروبي نحو (السياسة المتوسطية الجديدة) خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتنهض السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات

التقليدية مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقة<sup>(11)</sup>.

ومن هنا كان انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطة في (نوفمبر) 1995، هو بمنزلة ذروة الاهتمام الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) بمنطقة المتوسط، فقد أُرست دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة ودول جنوب وشرق البحر المتوسط الاثنا عشرة، أسس شراكة أوروبية متوسطة. ودون شك، فمنذ تأسيسه لم يتوقف التجمع الأوروبي عن تطوير علاقاته مع البحر المتوسط، ولا سيما من خلال زيادة تبادلاته الاقتصادية والتجارية مع تلك المنطقة، وتميز عملية برشلونة في طابعها الشامل، فهي تبنى بناء فضاء أوروبي متوسطي يناسب التبادل الحر والشراكة في أكبر عدد من المجالات: الأمن، والتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً، وضبط الهجرة، والتعليم، وحوار الثقافات والأديان، والبيئة، ... إلخ، وتلك العملية مستقلة عن "عملية السلام" لكنها متكاملة معها؛ لأن أوروبا تشد العمل من أجل استقرار المنطقة، والمساعدة على تسوية الصراعات والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع حيوها، وبخاصة المجال العربي والإسلامي<sup>(12)</sup>.

ومرور عشرة أعوام على عملية المشاركة الأوروبية المتوسطة منذ مؤتمر برشلونة عام 1995، كانت ثمة تقييمات (سلبية وإيجابية) من الجانبين الأوروبي والمتوسطي لهذه العملية في أبعادها المختلفة: السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية.

وقد كانت هذه التقييمات فرصة للتعرف إلى التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي الموسع نحو دول الحوار الأوروبي في إطار الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، وهذتها الرئيس هو بناء علاقات حوار جديدة مع الدول المحاورة للاتحاد الأوروبي، وهو ما أنتج بعداً جديداً في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تحت مسمى "سياسة الحوار الأوروبي". وقد تزامن ذلك مع عقد أول قمة أوروبية متوسطة (27-28 نوفمبر 2005) بمشاركة قادة ووفود 35 دولة، وذلك للاحتفال بمرور 10 سنوات على عملية برشلونة، وافتتاح مرحلة جديدة لهذه العملية<sup>(13)</sup>.

لهذا فإن موضوع الشراكة كان لمصلحة الطرفين؛ العربي والأوروبي وحسب وجهات نظرهم المختلفة. ومن هنا ظهرت أهمية الدراسة بأبعادها المختلفة بترسيخها نهج جديد في التعاطي الأوروبي مع بعض القضايا العربية ولمصلحة الطرفين. فكانت مسوغات الدراسة علمية وعملية في آن واحد؛ بمعنى متابعة موضوع العلاقة الأوروبية العربية من الناحية الأكاديمية، وكذلك محاولة إظهار نواقص وعيوب مثل هذه العلاقة، من خلال تتبع مراحل تطور تلك العلاقة.

#### أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المعالم الرئيسة للسياسة الأوروبية تجاه العرب في مواضيع أساسية عدة منذ حرب (أكتوبر) 1973 وحتى مؤتمر برشلونة الثاني (نوفمبر) 2005؛ كموضوع الحوار العربي الأوروبي، والشراكة الأوروبية المتوسطة، وقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وحري الخليج الثانية والثالثة، والتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتطورات الساحة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

وتتبع أهمية الدراسة من أهمية التحولات التي حدثت للسياسة الأوروبية بعد حرب (أكتوبر) والهزة النفطية التي تبعتها، وكذلك بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي في معاهدة ماستريخت عام 1993، والتطورات المتسارعة التي ما زالت متواصلة ومستمرة في النظام الدولي، التي أدت إلى انتقال النظام الدولي من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية. ومن ثم فإن هذه الدراسة تحاول توضيح هذه التحولات في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، التي تمثلت في سياسة الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995، وتوضيح الأبعاد المختلفة للشراكة الأوروبية المتوسطية على العلاقات الأوروبية العربية.

وتتبع أهمية هذه الدراسة كذلك من تركيزها على بعض المواقف والسياسات للاتحاد الأوروبي تجاه بعض القضايا العربية، مثل: القضية الفلسطينية، ومسألة الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، والمسيرة السلمية في المنطقة، والموقف الأوروبي من الضغوط الأمريكية على سوريا. وتأتي أهمية الدراسة أيضاً من كونها ذات نظرة شمولية ومتراكبة للسياسة الأوروبية بخصوص هذه المسائل، بعد أن اتضحت معالمها الأساسية في المنطقة.

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول المعالم الرئيسة للسياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي في عدة مواضيع أساسية منذ حرب (أكتوبر) 1973 وحتى مؤتمر برشلونة الثاني (نوفمبر) 2005، كموضوع الحوار العربي الأوروبي، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والشراكة الأوروبية المتوسطية، وحري الخليج الثانية والثالثة، والتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتطورات الساحة العربية بعد الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق.

فرضية الدراسة وأصلتها

تحاول هذه الدراسة أن تثبت أن التحولات التي حدثت للسياسة الأوروبية بعد حرب (أكتوبر) 1973 والهزة النفطية التي تبعتها، وبعد تشكيل الاتحاد الأوروبي في معاهدة ماستريخت عام 1993، والتطورات المتسارعة التي ما زالت متواصلة ومستمرة في النظام الدولي، وأدت إلى انتقال النظام الدولي من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية، والتحولات في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي تمثلت في سياسة الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1995، قد أثرت في العلاقات الأوروبية العربية في قضايا عدة، وعلى رأسها الحوار العربي الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطية والقضية الفلسطينية.

وبناء على تلك الفرضية، فتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما السياسة التي اتبعتها أوروبا في معاملها الأساسية تجاه الوطن العربي منذ حرب (أكتوبر) 1973 وحتى مؤتمر برشلونة الثاني 2005 في القضايا العربية الجوهرية؟

### منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على مناهج عدة، لعل أهمها المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تطور العلاقات الأوروبية العربية ودراساتها وتحليلها؛ إذ يعتمد هذا المنهج على وصف تلك العلاقة عملاً بأبعادها وتطوراتها المختلفة، وفي الوقت ذاته سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الأحداث المفصلية في تاريخ تطور تلك العلاقات، وبما يخدم هدف الدراسة وموضوعها.

### تقسيم الدراسة

ومن ذلك للمطلق، وبناء على هدف الدراسة ومشكلتها ومنهجيتها وفرضيتها، فسيصار إلى تقسيمها إلى الفصول الآتية:

- الفصل الأول: العلاقات الأوروبية العربية، وبدء الحوار العربي الأوروبي.
- الفصل الثاني: تشكيل الاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطة.
- الفصل الثالث: الموقف الأوروبي من بعض القضايا العربية الجوهرية.
- الفصل الرابع: مشروع الشراكة الأوروبية الجديدة والمنطقة العربية؛ المخاطر والنتائج.

### الفصل الأول: العلاقات الأوروبية العربية وبدء الحوار العربي الأوروبي

يتضمن هذا الفصل مبحثين؛ الأول عن العلاقات الأوروبية العربية بشكل موجز، والثاني عن بدء الحوار العربي الأوروبي عام (1973).

#### المبحث الأول: العلاقات الأوروبية العربية؛ شخه موجزة

لقد كانت الدول العربية مسرحاً للتنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى، وبخاصة بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا<sup>(14)</sup>. وقد واصلت هذه القوى سياستها التقليدية الاستعمارية للمنطقة العربية حتى الحرب العالمية الثانية. جاءت هذه الحرب بتغيرات جذرية على نحو لم تعد فيه أوروبا مركز العالم المسيطر؛ فقد بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن القوى وتوزيعها، والأدوار الخارجية في المنطقة، ومن ثم برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين. ومن ثم أُلقي نظام الشائبة القطبية بظلاله على سياسات القوى الأوروبية؛ التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي والتفوذ الأوروبي في المنطقة العربية، فقد قطعت الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام (1956)، ومن ثم مع ألمانيا، بعد أن ثبت للدول العربية بأنها تقوم بدعم إسرائيل بالمعدات والأسلحة<sup>(15)</sup>.

ولقد حاولت الجماعة الأوروبية ومنذ تكوينها انتهاج سياسة خارجية موحدة تجاه العرب، فكان الصراع العربي الإسرائيلي أولى القضايا التي حاولت الجماعة الأوروبية أن توحد سياستها بشأنها؛ فكانت قضية الصراع العربي الإسرائيلي محكاً للسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية<sup>(16)</sup>. ورغم ذلك فلم يكن للجماعة الأوروبية موقف موحد من القضية الفلسطينية، علماً بأن الموقف الأوروبي كان قائماً على أساس

أن القضية قد تمت تصفيتها نهائياً عام (1948)<sup>(17)</sup>. وقد انتهت العلاقات العربية الأوروبية إلى التردى بصورة أكثر مما كانت عليه، وذلك نتيجة التحيز الأوروبي للجانب الإسرائيلي، باستثناء فرنسا تحت تأثير الرئيس شارل ديغول، الذي أعلن "بأنه ساند المعتدين، في حرب 1967"<sup>(18)</sup>. وقد أبرزت هذه الحرب حيوية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لأوروبا في المنطقة، وذلك في ضوء إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي، وكذلك مع تزايد الوجود السوفيتي في حوض البحر المتوسط، الذي خلق مشكلة مهدد أمن أوروبا من جهة والتحالف الغربي من جهة أخرى<sup>(19)</sup>.

ويمكن القول: إن السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تستند إلى ثلاثة

عناصر:

- 1- عدم الالتزام أو الترابط السياسي بأي مشكلات من مشاكل المنطقة.
- 2- عدم تحمل أي مسؤوليات دولية تقود إلى ردود فعل، أو تعرض اشتراطات معينة بخصوص مواقف محددة من مشكلة الشرق الأوسط.
- 3- جعل منطق التعامل مع المنطقة منوطاً بالمصالح الاقتصادية<sup>(20)</sup>.

إلا أن سياسة عدم الانغماس في مشكلات المنطقة قد أثبتت فشلها إذ إن الحوادث جميعها كحرب (1967) وكذلك حرب (1973) أثبتت أن أوروبا لا تستطيع أن تقف موقف المتفرج من مشكلة الشرق الأوسط، وأن هذه السياسة لا تتلاءم مع طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين أوروبا والمنطقة العربية. ومن ثم بدأت ترسخ تدريجياً لدى القيادات الأوروبية ضرورة أن تجد أوروبا طريقة جديدة للتعامل مع الوطن العربي. فشعرت أوروبا باستحالة استمرارها في سياسة عدم الانغماس في مشكلة الشرق الأوسط، إلا أنها ظلت مؤزعة بين التعاطف مع الوجود الإسرائيلي من جانب، التساؤل عن مصير المصالح الأوروبية في المنطقة من جانب آخر. فقضية الصراع العربي الإسرائيلي لم تطرح حديداً إلا في ميونخ تشرين الثاني/نوفمبر (1970)، فقد توصلت فيه المجموعة الأوروبية إلى الوثيقة المعروفة باسم وثيقة شومان (نسبة إلى وزير خارجية فرنسا آنذاك)، ولعل أهم ما ورد فيها البنود الآتية<sup>(21)</sup>:

- 1- الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران/يوليو (1967)، مع إجراء تعديلات طفيفة في الحدود.
- 2- التدويل الإداري لمدينة القدس.
- 3- حل مشكلة اللاجئين، وذلك من خلال تخييرهم بين العودة أو الإقامة في دول أخرى، بمبادرة أوروبية في إطار الأمم المتحدة<sup>(22)</sup>.

ولكن هذا البيان "وثيقة شومان" الذي يعده بعض الساسة تحولاً في مسلك الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، قد كشف عن الاختلافات بين السياسة الأوروبية؛ وصدرت تصريحات من ألمانيا تفيد بأن البيان ليس محل اتفاق بين الأطراف كلها، وسبب ذلك في عدم نشره في البداية. فأعضاء الجماعة ما زالوا بعيدين آنذاك عن التحدث بصوت واحد حول هذه المشكلة. ويمكن القول بأنه في هذه الحقبة تم طرح المبادرة الأوروبية جانباً، فقد أشار الواقع



الفعلي إلى صعوبة التحرك إلى الأمام، على أن أوروبا أخذت تتحرك وبمبادرة فرنسية على صعيد آخر هو السياسة المتوسطة الشاملة، لتنظيم علاقاتها مع المنطقة العربية، حتى اندلعت حرب (أكتوبر) 1973<sup>(23)</sup>. وتعد حرب أكتوبر نقطة تحول أساسي في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية، وكذلك نقطة تحول جذرية في العلاقات العربية الأوروبية؛ فقد أدرك الجانب العربي أن دول أوروبا هي مركز التمويل العاجل لدعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً؛ فالقواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا كانت مركز الانطلاق للحرس الجوي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية لدعم إسرائيل خلال حرب (أكتوبر) 1973<sup>(24)</sup>.

كما أن نشوب الحرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً للمصالح الأوروبية وبخاصة بعد قرار الدول العربية (وعلى رأسها السعودية) بالخفض النفطي على بعض الأقطار الأوروبية. فالدول الأوروبية تعتمد على استيراد النفط العربي، والذي لا بدليل له في المستقبل المنظور، فاحتياجات الدول الغربية تشكل ما نسبته (60%) من الاحتياجات العالمية زيادة على الأهمية المتصاعدة للغاز العربي بالنسبة لأوروبا، ومن هنا ظهرت الأهمية التي تعلقها أوروبا على العالم العربي. ويمكن تحديد أربع حقائق أظهرتها حرب أكتوبر وهي<sup>(25)</sup>:

- 1- تهديد الحدود الجنوبية لأوروبا.
- 2- استخدام سلاح النفط وتأثيره في طبيعة العلاقات العربية مع الجماعة الأوروبية، في ضوء موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.
- 3- إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح من قواعدها في أوروبا.
- 4- إعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى عن طريق فواعدها الموجودة في أوروبا الغربية، كرد فعل على التهديد السوفيتي بإرسال قوات إلى الشرق الأوسط لتطبيق قرار وقف إطلاق النار الذي لم تحترمه إسرائيل في البداية.

يتضح مما سبق وضوح الارتباط بين أمن أوروبا ومصالحها الاقتصادية وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، مما أثر في سلوك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية؛ فقد بدأت الجماعة الأوروبية تبحث لها عن دور في عملية التسوية السلمية وعملية التنمية في المنطقة؛ ففي أثناء حرب (1973) اتخذت أوروبا موقفاً موحداً مفادته حل القضية الفلسطينية وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم (242) و(338) الذي يقضي بوقف إطلاق النار والدعوة إلى إحراء مفاوضات حقيقية، وجاء هذا الموقف من خلال البيان الذي أصدرته المجموعة الأوروبية في (13) أكتوبر عام (1973)، ولم ينطرق البيان إلى الدعوة إلى إحراء تعديلات في حدود ما قبل (5) حزيران (1967). وقد مر هذا البيان الأوروبي دون أن يثير انتباهاً كافياً رغم أنه لا يختلف كثيراً عن مضمون القرار (338) الصادر عن مجلس الأمن في (22) أكتوبر (1973). وبعد ذلك صدر بيان آخر في (6) نوفمبر (1973) عن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين، الذي عُرف باسم "بيان بروكسل"، وأهم ما جاء فيه أربعة مبادئ رئيسية هي:

- 1- عدم حواجز احتلال الأراضي بالقوة.
- 2- ضرورة وضع حل للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ (1967).

- 3- احترام السيادة والاستقلال لكل دول المنطقة، مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- 4- تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند أي قرار للتسوية.

وبناء على ذلك، فقد رحبت الدول العربية بالبيان الأوروبي في قمة الجزائر (26-29 تشرين الثاني/يونيو 1973) طالبت بضرورة الأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، والبحث عن سلام دائم في المنطقة، على أنه التعبير الأول عن فهم أفضل للقضية العربية. ونتيجة لذلك، أوقدت القمة العربية في الجزائر أربعة وزراء لتقديم الملف العربي إلى المؤتمر الأوروبي، الذي عُقد في كوبنهاغن (15 كانون الأول/ديسمبر 1973)؛ وذلك لحث أوروبا على التخلي عن عجزها، ومطالبها لاتخاذ موقف أكثر وضوحاً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أكد مؤتمر كوبنهاغن تبني موقف الجامعة العربية، وذلك من خلال تأييد القرار رقم (242)، وتبني الاقتراح الفرنسي، بشأن بدء حوار عربي أوروبي، تتحد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين. وهكذا يعد مؤتمر كوبنهاغن بمنزلة الانطلاقة للحوار العربي الأوروبي، الذي لعبت فرنسا دوراً بارزاً في الدعوة إليه، وإن ظلت الاختلافات قائمة بين السياسات الوطنية للدول الأعضاء إزاء القضايا العربية<sup>(26)</sup>.

#### المبحث الثاني: الحوار العربي الأوروبي (1973):

لقد كانت الأزمة النفطية عام (1973) هي التي أوجدت الحوار العربي الأوروبي كما أسلفنا، وكانت القمة العربية في الجزائر بين (26-29 تشرين الثاني/1973) قد أطلقت إشارة حسن النية تجاه المجموعة الأوروبية، عندما أكد البيان الختامي للمؤتمر أن الخطر النفطي لم يكن القصد منه معاقبة أوروبا، وفي (28/10/1974) انعقدت القمة الأوروبية في كوبنهاغن، وكانت القمة العربية في الرباط (1974) قد وافقت على مبدأ الحوار، لكن الجامعة العربية استعجلت طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، مما أدى إلى تأجيل اجتماع لجنة الحوار العامة الأول في (26/11/1974). ثم استؤنفت المناقشات في (18/01/1975). وفي (13/02/1975)، تم الاتفاق في دبلن حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتماد صفة التفاوض بين مجموعتين عربية وأوروبية، لا بين دول؛ وفي (14/06/1975) عقد أول اجتماع تمهيدي للخبراء الأوروبيين والعرب في القاهرة، التي شهدت الانطلاقة الأولى للحوار العربي الأوروبي، وفي هذا الاجتماع أخذ الحوار الصفة المؤسسية، وكان الحوار قد مر بأربع مراحل<sup>(27)</sup>:

- المرحلة الأولى: يمكن اعتبار هذه المرحلة هي مرحلة "ذروة الحوار"؛ إذ إنه في هذه المرحلة تم استقرار أسعار النفط بمستوى أعلى، ثم كانت الصدمة النفطية عام (1979) وفي الجانب السياسي صدر إعلان لندن عام (1979)، وإعلان البندقية عام (1980). وفي هذه المرحلة أيضاً ازدادت الضغوط الأمريكية على المجموعة الأوروبية عند صدور إعلان البندقية، الذي دعا إلى قيام وطن للشعب الفلسطيني لأول مرة، وإلى ضرورة إشراك ممثلين عن فلسطين في مفاوضات السلام.

حيث حرب الخليج الثانية وتداعياتها على المنطقة والغيار الاتحاد السوفيتي في أوائل عام (1991) مما أدى إلى إنهاء الحوار بالمفهوم العملي<sup>(32)</sup>.

### الفصل الثاني: تشكيل الاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطة

يحتوي هذا الفصل على مبحثين؛ الأول: يتحدث عن تشكيل الاتحاد الأوروبي، وتكوين سياسة خارجية وأمنية موحدة. والثاني: يتحدث عن موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطة، ومؤتمراتها المختلفة والعلاقة مع العرب.

#### المبحث الأول: تشكيل الاتحاد الأوروبي (1993) والسياسة الخارجية والأمنية الموحدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد الدمار الذي لحق بمعظم الدول الأوروبية تراجع دور هذه الدول على الساحتين الإقليمية والدولية؛ فقد اهتمت هذه الدول في إصلاح ما دمرته الحرب<sup>(33)</sup>، وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة وجدت أن خلق علاقة الاعتماد المتبادل بينهما وبين أوروبا الغربية هي أنسب صيغة للتعاون مع هذه الدول زيادة على أنها أفضل وسيلة لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، وتنظيم صفوف معسكرها الغربي لمواجهة هذا الخطر الذي عدته أكبر مصدر لتهديد أمنها؛ لذا استحدثت لتحقيق هذا الهدف آليتين كانت أولاهما: مشروع مارشال الذي يمكن تلخيصه على النحو التالي "قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال عام (1947) الذي كان الهدف الأساسي منه هو عدم ترك أوروبا الغربية وحيدة بعد الدمار الذي لحق بها، وقدمت الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع الكثير من المنح للدول المتضررة وبخاصة فرنسا وبريطانيا تصل إلى حوالي (13.3) مليار دولار، وتم استخدام الآلية الثانية التي تمثلت في تقديم مظلة أمنية لأوروبا الغربية من خلال حلف الأطلسي العسكري (NATO)، فقد تم تشكيل الحلف في (4) إبريل (1949) الذي كان من أهم أهدافه القضاء على المخاطر الأمنية الذي كانت تعاني منه دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الحلف سلمت الدول الأوروبية قيادتها للولايات المتحدة، وبذلك ضمنت الولايات المتحدة الهيمنة الكاملة على الحلف<sup>(34)</sup>.

لقد سعت الولايات المتحدة، في بداية الحرب الباردة إلى تقوية أوروبا اقتصادياً مع سعيها في الوقت نفسه إلى وضعها تحت مظلتها العسكرية والأمنية والسياسية، وكانت واشنطن ترى أن هيمنتها العسكرية على حلف الأطلسي وهيمنتها الاقتصادية بالاستثمار الواسع وإقامة الصناعات التي تمكنها من السيطرة السياسية بحيث لا تصبح دول أوروبا قوة منافسة لها<sup>(35)</sup>. ولكن بعد فترة وجيزة ظهر في فرنسا وألمانيا نوع من النزاعات والمحاولات الاستقلالية والتخلص من التبعية والهيمنة الأمريكية؛ فقد بادرت فرنسا في عهد ديغول بالانسحاب من الحلف العسكري لحلف شمال الأطلسي عام (1966) وأعلنت عزمها عن بناء قوة نووية خاصة بها، وكذلك عارض ديغول انضمام بريطانيا للمجموعة الأوروبية، فقد كان يرى فيها حصان طراودة الذي سوف يمكن الولايات المتحدة من التدخل في شؤون المجموعة الأوروبية، إضافة إلى تبني كل من الرئيسين: كارتز وريغان لسياسة المحايمة مع الاتحاد السوفيتي، ولكن هذه الدول الأوروبية أبقت على روابطها التجارية مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية<sup>(36)</sup>. أما بالنسبة إلى ألمانيا فقد أقامت سياسة الأوستبوليتيك "أي سياسة الانفتاح على الشرق" لصد حوسر التعاون بين ألمانيا الغربية وبلدان الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وتعد هذه السياسة بمنزلة خطوة خطاها الألمان الغربيون لخدمة هدفهم

وبسبب عدم قدرة أوروبا على أن تؤدي دوراً أساسياً في حل الصراع العربي الإسرائيلي، تطلب الأمر قيام وسيط قادر على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة المفادرة على القيام بهذا الدور؛ فقد استطاعت الولايات المتحدة تحجيم الدور الأوروبي في حل النزاع العربي الإسرائيلي من خلال مجموعة من الأحداث التي أعقبت توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية في آذار/مارس عام (1979)، والتي أسهمت في تقليص الحوار العربي-الأوروبي وتجميده<sup>(28)</sup>.

وفي هذه المرحلة عقدت اجتماعات عدة بين الطرفين الأوروبي والعربي ابتداء من اجتماع القاهرة عام (1975)، ثم الاجتماع الأول للجنة العامة في لوكسمبورغ فيما بين (18-20/02/1976)، وفي تونس فيما بين (10-11/12/1977)، وفي بروكسل في تشرين الأول عام (1977) وفي دمشق فيما بين (09-11/12/1978).

■ أما المرحلة الثانية فقد امتدت من عام (1981) إلى عام (1988)، وفي هذه المرحلة أقيم الحوار العربي-الأوروبي بالغموض وعدم وضوح الموقف الأوروبي تجاه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، وكان ذلك نتيجة لأسباب عدة، ومن أهمها: غياب فرنسا عن تأدية أي دور إيجابي بعد انتخاب الرئيس الفرنسي (فرنسوا ميتران) وهو المعروف بتأييده لإسرائيل، والذي أعلن تأييده لعملية السلام بين مصر وإسرائيل، ورغبة فرنسا في إرسال قوات للمشاركة في القوات المتعددة الجنسيات في سيناء، ورفض أي مبادرة أوروبية لا تكون بطلب الأطراف جميعها<sup>(29)</sup>. وفي آذار/مارس عام (1983) أعلنت الجماعة الأوروبية عن ضرورة التوفيق بين المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي (ريجان) في أيلول/سبتمبر 1982م، والمشروع الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية في مؤتمر غاس، فقد كان الإعلان الأوروبي بمنزلة تمهيد من الجماعة الأوروبية من أن تتحمل مسؤولية طرح مبادرة أوروبية مستقلة<sup>(30)</sup>.

■ أما المرحلة الثالثة: فقد امتدت من عام (1988) حتى عام (1990)، إذ تميز المشهد الأوروبي في هذه الحقبة بالتميز المعسكر الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية وسقوط حدار برلين، وتزايد عدد دول المجموعة، ليصل إلى اثني عشرة دولة؛ وتميزت هذه المرحلة أيضاً بإعلان الاتحاد السوفياتي ومجلس التعاون العربي. وبسبب الانقسام العربي في هذه المرحلة وتوقف انعقاد مؤتمرات القمة العربية لمدة خمس سنوات في فترة "ما بين (1980-1985)" ومقاطعة دول عدة لمؤتمر عمان، كسل ذلك أدى إلى توقف الحوار العربي الأوروبي، إلا أنه في عام (1989)، قام الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية آنذاك بزيارة إلى فرنسا طالب فيها الرئيس الفرنسي (فرنسوا ميتران) بضرورة إصدار مبادرة من جانبه لإعادة الحياة للحوار، وفعلاً دعا الرئيس الفرنسي إلى مؤتمر عُقد فيما بين (21-22) كانون الأول (1989) على مستوى الوزراء حضره أربعة وثلاثون وزير خارجية<sup>(31)</sup>.

■ أما المرحلة الرابعة: فقد كانت في عام (1990)، ويبدو أن الحوار العربي الأوروبي قد تراجع في هذه المرحلة،

الرئيس للمنمئل في إعادة توحيد ألمانيا، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي ومعه حلف وارسو شعرت الجماعة الأوروبية بأن التهديد قد انتهى، وأن الوقت قد حان لكي تستطيع دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة أمنية وخارجية مستقلة<sup>(37)</sup>.

وبعد مدة تزيد عن عام من التفاوض حول الاتحاد الأوروبي، انتهت أوروبا إلى حقبة متوازية مع الولايات المتحدة الأمريكية تحقق لأوروبا الاستقلال عبر وحدة أعمق في المجال الاقتصادي والنقدي وفي مجال العلاقات الخارجية، في حين يبقى الارتباط الاستراتيجي قائماً وفعالاً في المجال الدفاعي والعسكري بين الطرفين، فولدت اتفاقية ماسترخت (1993م) لتحديث تغييراً جذرياً على معاهدة روما التي أنشأت الجماعة عام (1957)، بل تجاوزت أهميتها ما تم طرحه سابقاً بشأن السوق الموحدة عام (1985)<sup>(38)</sup>، بحيث حملت اتفاقية ماسترخت بصمات واضحة للصبغة الفدرالية للاندماج بين أطراف الجماعة بحيث تحولت الجماعة إلى الاتحاد الأوروبي، مشددة على السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد، وهو فتح الباب أمام استقلال أوروبا ككتلة سياسية دولية طاماً توفر لها قدر كبير من التراضي بين أعضائها، وجعلت الاتفاقية من اتحاد غرب أوروبا عشرة أجزاء من مؤسسات الاتحاد، لها سلطتها في وضع سياسة موحدة لأوروبا، مما يجعله ذراعاً دفاعياً لمؤسسات الاتحاد، وأن تكون الفرقة الألمانية الفرنسية نواة لإيجاد جيش أوروبي مشترك.

في عقد التسعينيات، عاد التفكير مرة أخرى في تشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحت اسم (Euro corps) وقد ضمت قوات من فرنسا وألمانيا، ثم بلجيكا وأسبانيا ولوكسمبورغ، وبعدها تم إنشاء قوة التدخل السريع (Euro fore)، ثم قوات جوية بحرية (Euronav) ضمت كلاً من إسبانيا وإيطاليا البرتغال، وأخيراً عام (1994) أقيمت وحدة أوروبية للتخطيط، وكانت هذه مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية، التي تميزت بالبطء الشديد في قدراتها على التحرك، وإن بقيت القوة الوحيدة التي تمثل البناء الدفاعي لأوروبا<sup>(39)</sup> التي تولد لدى اتحادها شعور بالضعف لافتقار القارة إلى القدرة العسكرية الموهلة بالقدر الكافي لكي تدخل بفعالية في أزمات وصراعات منطقة البلقان كلها، تاركاً المهمة الأوروبية إلى قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي يأمر بأمر من خارج القارة، في الوقت الذي وضع فيه أن الولايات المتحدة لا تبدي رغبة في التدخل في كل أزمة إقليمية تقع بالقارة الأوروبية<sup>(40)</sup>.

فكان على أعضاء الاتحاد الأوروبي تجهيز أنفسهم بالآليات التي تكفل ترويج مجموعة قيمهم المشتركة، زيادة على الدفاع عن أنفسهم؛ مما أدى إلى خلق مؤسسات متخصصة بسياسات الخارجية والأمن، كمؤسسة الاتحاد الأوروبي الغربي (C.F.SP) التي تم إقرارها في معاهدة ماسترخت عام (1993). كما خرجت معاهدة أمستردام إلى حيز التنفيذ في مايو (1999) حاملة في طياتها خمسة أهداف للاتحاد الأوروبي هي: حماية المصالح الأساسية للاتحاد، وضمان استقلالية أمن الاتحاد وتقويته، والمحافظة على السلم، وتقوية أواصر الأمن الدولي، والترويج للتعاون الدولي، وأخيراً دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان. فقد عززت هذه الاتفاقية من قدرة اتحاد غرب

أوروبا على اتخاذ القرارات، وتزويده باستراتيجيات مشتركة للعمل في المناطق التي تشترك فيها الدول الأعضاء بمصالح حيوية مهمة، كما تم تعزيزها زيادة على لجنة الانتقاء والأمن، واللجنة العسكرية الموازية التي تعمل على تقديم النصح والإرشاد للحكومات فيما يتعلق بشأن إدارة الأزمات، وفي أكتوبر من عام (1999) عُيِّنَ (خافيرو سولانا) أميناً عاماً للاتحاد الأوروبي، وهو وزير خارجية أسباني سابق، زيادة على كونه شغل منصب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فكان تعيينه ضماناً لاستمرارية وكفاءة السياسة الخارجية للاتحاد، وكان مفهوم التعاون الدفاعي الأوروبي حتى عام (1998) يستند إلى ثلاثة جوانب رئيسة غير خلافة من جانب الأوروبيين<sup>(41)</sup>؛ يمثل الجانب الأول في أن فكرة الهوية الأمنية والدفاعية سيتم تطويرها في إطار الناتو، لضمان موافقة واشنطن، ويمثل الجانب الثاني في اعتبار اتحاد أوروبا بمنزلة الأداة النظامية للتعاون الدفاعي الأوروبي، أما الجانب الثالث فيتعلق في أنه ليس من المتوقع للاتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً في الدفاع عن أوروبا.

إلا أن هذا المفهوم وجه سياسة أمريكية تقوم على ثلاثة عناصر أيضاً هي: ألا يشيد الأوروبيون قوة إضافية إلى قواتهم الوطنية، أو قوات الناتو الموجودة بالفعل، حتى لا تضعف قوة الحلف أو تضعف من التزام الدول الأعضاء تجاهه، ومن ثم لا يحدث الفصل بينهما وهو العنصر الثاني، فيما يقوم العنصر الثالث على الاتفاق على ضرورة الاحتفاظ بالدفاع الأوروبي في إطار الناتو، على أن تتمتع أوروبا بالقدرة على استخدام الحلف دون اعتراض أمريكي صريح<sup>(42)</sup>.

وهكذا عدت الخطوات التي صاحبت تعيين (سولانا) منعطفاً حاسماً في الجهود المبذولة من أجل إنشاء دفاع أوروبي مستقل، كان من أبرزها<sup>(43)</sup>: اتفاقية الاتحاد الأوروبي في هلسنكي، وتشكيل فيلق عسكري مشترك يكون جاهزاً عام (2003)، ومزوداً بأحدث الأسلحة التي تمكنه من أداء مهام عسكرية سريعة، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: الاتفاق الفرنسي الألماني على إطلاق قمر صناعي استطلاعي للنخيل من الاحتكار الأمريكي للمهام الاستطلاعية في حلف شمال الأطلسي.

ثانياً: التفاهم الفرنسي البريطاني على تطوير الصناعة العسكرية المشتركة.

ثالثاً: اتخاذ خطوات جديدة لتنشيط منظمة الاتحاد الأوروبي الغربي، واعتبارها المنظمة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من الإحرازات التي توصل إليها الأوروبيون؛ لإقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، إلا أن الحسرين ضد نظام طالبان في أفغانستان وضد العراق، أظهرتا العجز الأوروبي في أن يكون له سياسة خارجية وأمنية مستقلة في التحرك الدفاعي؛ ففي أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالفردية، وفي نهاية المطاف تمكنت الولايات المتحدة عبر بريطانيا من دفع الاتحاد الأوروبي إلى التسليم بالشق الأكثر من الرؤية الأمريكية<sup>(44)</sup> التي تحجب أصحابها الدعوة إلى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة "الناتو"؛ لأن تطبيقها بالكامل يعني عدم قدرة الإدارة الأمريكية على الانفراد بإدارة العمل العسكري الذي تنوي القيام به وتحديد مده؛ ففي رأي أمين عام الحلف آنذاك (جورج روبرسون) أن حيوش أوروبا مثقلة بأعباء الطرز العسكرية القديمة لأسلحتها، مما في ذلك

الأسلحة الثقيلة التي عفا عليها الزمن، علاوة على افتقارها إلى القدرة العسكرية الكافية<sup>(45)</sup>. فبرز النظام العالمي الجديد والعولمة وبرزوا الكثير من الأزمات والحروب، مثل: أزمة حرب الخليج، وأزمة حرب البوسنة والهرسك، وأزمة حروب كوسوفا، أوضحت بجلاء ضعف الآلية الأوروبية المعروفة بالتعاون السياسي الأوروبي (EPS) بشأن تبين سياسة أوروبية مشتركة تجاه القضايا السياسية الخارجية، إذ إن الاتحاد الأوروبي وقف عاجزاً عن اتخاذ موقف موحد تجاه الأزمات الدولية، حتى وإن كانت على حدودها الشرقية في أوروبا كما حدث في البوسنة والهرسك أو كوسوفا أو في إطار الشرق الأوسط، بحيث أصبح من الواضح أن الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يظهر كفاعل في المجال الأمني والدفاع، فإنه يحتاج إلى تطوير قدرة مستقلة سواء كانت مؤسسية أم عسكرية<sup>(46)</sup>.

فبريطانيا قبيل انعقاد قمة سانت مالو عام (1998)، مارست حق الاعتراض على أي ربط هيكلي بين الاتحاد الأوروبي كمنظمة، وقضايا الدفاع الأوروبي؛ فقد كانت العقبة الكبرى الوحيدة لكل من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هي عدم قدرة كل من بريطانيا وفرنسا الاتفاق على الخطوط الرئيسة لهذه السياسة؛ فقد كان أحد الاختلافات الجوهرية في التوجهات بين فرنسا وبريطانيا هو أثر السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في الولايات المتحدة؛ في حين تعد فرنسا ظهور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية يدعم ويحسن تحالف عبر الأطلسي، ويجعله أكثر توازناً ومن ثم أكثر قوة، فقد رأت بريطانيا أنه في حالة إظهار أوروبا قدرة حادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن واشنطن سوف تصبح في عزلة وقد ينهار الناتو<sup>(47)</sup>، وهذا يوضح أن أي تقدم في السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف يعتمد بالأساس على الإرادة السياسية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي التي يجب أن تنبع من الدول الأعضاء الكبرى، وذلك لإيجاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وسياسة دفاعية أوروبية أكثر فعالية في المستقبل<sup>(48)</sup>.

وكذلك، فإن الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق أظهرت مدى انقسام الدول الأوروبية؛ انقسام قلب أوروبا وفرنسا وألمانيا في جهة معارضة الولايات المتحدة، ووقفت بريطانيا ودول أخرى متنافسة في تأييد السياسة الأمريكية والموقف الأمريكي، وحدث الانقسام نفسه داخل الناتو، فقد حدث انقسام أوروبي آخر؛ إذ إن فرنسا وألمانيا وبلجيكا هددت باستخدام حق النقض ضد تركيا، المدعومة أمريكياً، بخصوص تقدم قدرات دفاعية في حالة تعرضها للاعتداء، ليعكس ذلك الوضع الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا<sup>(49)</sup>، وبالنتيجة فإنه من الصعوبة بمكان التحدث عن سياسة خارجية أوروبية مستقلة تماماً عن السياسة الأمريكية؛ لأن أوروبا مازالت محمية بالمظلة الأمنية والنووية الأمريكية. وقد انعكس هذا الوضع على السياسة الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بموضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

#### المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية المتوسطة؛ من برشلونة عام (1995) حتى برشلونة (2005)

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية التي شكلت في مجموعها محددات وجهت الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطة جديدة للعرب دور فيها؛ ففي يوليو (1992) بدأ التطور الجذري في سياسة أوروبا تجاه المتوسط، حيث أشارت قمة لشبونة إلى أن شرق المتوسط وجنوبه، زيادة على الشرق الأوسط هي منطقة جغرافية لها أهمية كبرى للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي؛ ومع دخول اتفاقية ماسترخت حيز

التنفيذ في نوفمبر (1993)، كلفت قمتُ كورفو باليونان المجلس الوزاري للاتحاد في يونيو (1993) كُلاً من مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطة، والاستفادة من الفرص المتاحة لتطوير تلك السياسة، وتعميقها على المدى القصير والمتوسط.

وبناء على ذلك، فقد عُقد مؤتمر "كان" بفرنسا فيما بين (26-27/ يوليو/ 1995)، لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، وتضمن البيان الختامي للقمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد للمؤتمر الأوروبي الذي عقد في برشلونة في نوفمبر (1995). واستناداً إلى هذا الموقف الأوروبي تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة الذي يعد بمنزلة ذروة الاهتمام الأوروبي بمنطقة المتوسط عموماً والعرب على وجه الخصوص، وبداية فصل جديد في السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، واستكمالاً للسياسة المتوسطة الجديدة له، ثم جاء مؤتمر مالطا عام (1997)، ومؤتمر باليرمو عام (1998) ومؤتمر شنتغارت عام (1999) ومؤتمر مرسيبليا وسياسة الحوار، ومؤتمر برشلونة لعام (2005) استكمالاً لمسيرة برشلونة<sup>(50)</sup>.

#### 1 - مؤتمر برشلونة

يُعد مؤتمر برشلونة خطوة أساسية ضمن خطة أوروبية نشطة، من أجل بناء علاقات مع تجمعات إقليمية ودولية مختلفة، مثل: منظمة الآسيان وغيرها.

وهدف مؤتمر برشلونة إلى بلورة سياسة أوروبية متميزة عن الولايات المتحدة تجاه المنطقة الشرق أوسطية، وجاء هذا المؤتمر فيما بين (27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995)، نتيجة الجهود والاتصالات التي بنت جسورها العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية والعربية منذ سنوات عدة. وبعد هذا المؤتمر نقطة تحول في العلاقات العربية - الأوروبية، ويعكس المشروع المتوسطي ثوابت السياسة الأوروبية ومتغيراتها في ظل النظام الدولي الراهن<sup>(51)</sup>.

ضم المؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة، وسبع دول عربية هي: المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتركيا، وإسرائيل، ومالطا، وقبرص. وانتهت أعماله بالإعلان السياسي الذي يعكس وجهات النظر الأوروبية والمتوسطة، وقد مثل البيان الختامي للمؤتمر "المشروع المتوسطي" الذي يتكون من المحاور الرئيسة الآتية:

#### - المحور السياسي والأمني

تُعد المنطقة العربية من المنظور الاستراتيجي الطريق الذي يربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا ويمكن أن يؤدي إقبال هذه الطريق إلى احتواء أوروبا وعاصرها نظراً للأهمية الاستراتيجية والحوية التي يتمتع بها البحر المتوسط؛ وبالنسبة للاتحاد الأوروبي تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الجنوبي والشرقي، ومن هنا تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في احتواء التسراعات المحلية والإقليمية والدولية التي قد تقوم في المنطقة العربية لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار الأوروبي<sup>(52)</sup>، ولهذا تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة البحر المتوسط عبر المشروع المتوسطي بما يخدم أمنها ومصالحها الحيوية، عن طريق حوار سياسي منظم بين الأطراف المشاركة، يستند إلى عدد من القواعد تتمثل فيما يلي:



- 1- العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
  - 2- العمل على احترام مبادئ الديمقراطية والحرية ودولة القانون.
  - 3- احترام المساواة المطلقة فيما بين الدول، وكذلك الحقوق اللازمة لسيادة الدول الأطراف والوفاء بالالتزامات وفقاً لقواعد القانون الدولي.
  - 4- احترام حقوق الشعوب المتساوية في تقرير مصورها.
  - 5- تسوية خلافات الشركاء بالتسوية السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة بما في ذلك الاستحواذ على الأراضي بالقوة.
  - 6- تعزيز الأمن الإقليمي عبر العمل المشترك؛ لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع تراكم الأسلحة التقليدية؛ ليكون الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل<sup>(53)</sup>.
- ومن الملاحظ أن قضايا الأمن في منطقة حوض المتوسط قد استحوذت على اهتمام خاص، كمحور أساسي من محاور المشروع المتوسطي، باعتباره الموجه الرئيس الذي يحكم المسيرة الأوروبية المتوسطة؛ فبالرغم مما تحظى به الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من اهتمام وتركيز أوروبي، إلا أن المشاركة السياسية والأمنية تبقى هي مفتاح التعاون الأوروبي المتوسطي، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تتحقق وأن تستمر دون أن تستند إلى قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي والأمني، الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق السياسي والاجتماعي والثقافي<sup>(54)</sup>.
- المحور الاقتصادي
- تنبؤاً للمنطقة العربية مكانة مهمة بالنسبة لاقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، فهذه الدول هي الشريك الأساسي الأول للأقطار العربية منذ عام (1975)؛ الأمر الذي يضفي أهمية خاصة على البعد الاقتصادي في مؤتمر برشلونة. وفي هذا الصدد اتفقت الدول المشاركة على ما يلي:
- 1- الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة للسلع المصنعة بين الأطراف المعنية، بحيث تكون مستكملة بحلول عام (2010)، وتتضمن إقامة منطقة التجارة الحرة بحيث يتم التخفيف من الرسوم تمهيداً لإزالتها وفق جدول زمني للرسوم الجمركية والقيود الإدارية والكمية والتقديرية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين.
  - 2- تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم القطاع الخاص وتنميته.
  - 3- إزالة العوائق الجمركية التي تعترض الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات داخل القطاع المصري.
  - 4- الحفاظ على البيئة، والالتزام بخطة عمل المتوسط.
  - 5- دعم الاقتصاد الحر وتطويره.
- وفي إطار التعاون المالي فقد تم تخصيص مبالغ للحقبة (1995-1999) لتنفيذ ما اتفق عليه في مجالات التعاون كافة<sup>(55)</sup>. بيد أن الأقطار العربية تعاني من مشكلات عدة تعيق حركتها في التقدم نحو خطوة الشراكة والاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، ولعل أهم تلك المشكلات يتمثل فيما يأتي:

- 1- انخفاض المستوى العام للتنمية وتراجعها، مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي.
- 2- ارتفاع نسبة النمو السكاني، وما يترتب على ذلك من مضاعفه أعباء البطالة الهيكلية.
- 3- زيادة التكاليف الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم...إلخ.
- 4- العقبات التي تفرض عملية التغير نظراً لتيان التقاليد الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات العربية عن مثيلاتها الغربية.
- 5- تدني كفاءة القوة العاملة لقلة مجالات التدريب الجيد وفرصه.

#### - المحور الاجتماعي والثقافي

تشير وثائق برشلونة إلى إمكانيات التعاون المشترك بين الاتحاد والدول العربية في عدد من المجالات، وقد تركزت في الجوانب الآتية:

1- إن الحوار والاحترام بين الحضارات والأديان من الأمور الضرورية للتقارب بين الشعوب مع التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في هذا المجال. وذلك خلافاً للتوجهات والآراء والأفكار الغربية التي ظهرت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي التي تدعو إلى صراع الحضارات وصدامها وبخاصة ما بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية.

2- أهمية قطاع الصحة في التنمية، وضرورة احترام الحقوق الاجتماعية.

3- التعاون لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج عملية للتدريب المهني، وإيجاد فرص عمل محلية، وضرورة التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية.

وقد عقدت بعد برشلونة مؤتمرات عدة ضمن برشلونة واستكمالاً لما ورد فيها، وهي تعكس مجموعها نوابت ومفكرات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الوطن العربي<sup>(56)</sup>.

#### 2- مؤتمر مالطا

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لعملية برشلونة في مالطا فيما بين (15-16/أبريل/1997) في أجواء سياسية متوترة، نتيجة لتصاعد في الخلافات التركية اليونانية من جهة، وتعرض عملية السلام من جهة أخرى، ويعكس مؤتمر مالطا وجود استمرارية في موقف دول الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأوروبية المتوسطية، وبعد البيان الختامي لمؤتمر مالطا ماثلاً للبيان الختامي لمؤتمر برشلونة إلى حد كبير، وقد بحث المؤتمر بشكل مستفيض الجوانب الاقتصادية والمالية لعملية برشلونة وأكد أهمية الإسراع بإتمام اتفاقيات الشراكة، ولعل الجديد في مؤتمر مالطا هو التأكيد على إيلاء الاهتمام للقطاعات التي لم يتم التطرق إليها حتى ذلك الوقت، وهي: الزراعة، والسياحة، والطاقة، وقد أدت الخلافات بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي إلى انتهاء المؤتمر دون نتائج، وكلف كبار المسؤولين بعقد اجتماع في بروكسل لوضع الصيغة النهائية، فيما يعرف بإعلان مالطا<sup>(57)</sup>.

#### 3- مؤتمر باليرمو

عُقد مؤتمر باليرمو فيما بين (3-4/ يوليو/1998)، حيث حظيت المسارات الثلاثة لعملية برشلونة بمناقشة حادة موضوعية؛ ففي المسار السياسي والأمني تم التأكيد على قرار تخصيص اجتماعات للمناقشة المتعمقة لمسألة ميثاق

الاستقرار وموضوع الإرهاب، والعمل على التوصل إلى اتفاق حول إطار شامل ومتكامل للميثاق. وفي المسار الاقتصادي جرى تبادل وجهات النظر الجادة والتفصيلية لأداء برنامج المساعدات، وموقف اللجنة الأوروبية من الاقتصاد الفلسطيني المتدري، أما في المسار الاجتماعي والثقافي، فقد تم التأكيد على دفع التعاون في المجال الثقافي والحوار بين الشعوب في الإقليم الأورومتوسطي باعتباره أحد الأسس الرئيسة في مجال بناء المشاركة الأورومتوسطية، وقد انعكست نتائج التنازل الفصلي لمختلف قضايا المشاركة المتوسطة على مساراتها الثلاثة؛ مما جعل الوثيقة الختامية للمؤتمر تغطي بتوافق الآراء من جانب الأطراف كلها<sup>(58)</sup>.

#### 4- مؤتمر شتوتغارت:

عُقد هذا المؤتمر فيما بين (15-16/أبريل/1999)، وقد تناولت المناقشات التي دارت حول المسارات الثلاثة لعملية برشلونة لعدد كبير من القضايا، منها: الميثاق الأورومتوسطي للسلام والاستقرار واعتماد منهجية لصياغته والأوضاع المندھورة في البلقان والتعاون الاقتصادي، والحوار الثقافي، وغيرها من القضايا؛ وتم تأكيد المشاركين على ما يلي:

- 1- الأهمية القصوى لإقامة منطقة التجارة الحرة بحلول عام (2010).
  - 2- الالتزام باستكمال شبكة الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.
  - 3- زيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل.
  - 4- مواصلة الشركاء اتباع سياسة لدعم أكبر للقطاع الخاص.
  - 5- تشجيع زيادة التبادل التجاري.
- ومن إنجازيات هذا المؤتمر حضور ليبيا ضيفاً خاصاً، على أن تمنح العضوية الكاملة قبل انعقاد المؤتمر الرابع للمتوسطة<sup>(59)</sup>، وكذلك استمرار التنسيق العربي، فقد عقد على هامش المؤتمر اجتماع تنسيقي على مستوى الوزراء، وتم الاتفاق على ما يلي:
- 1- تشكيل لجنة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكبار الخبراء في وزارات الخارجية؛ لبحث مواد المشروع الألماني للأمن والاستقرار، وبلورة موقف عربي إزاءه.
  - 2- التقدم بطلب باسم المجموعة العربية لرئاسة المؤتمر بضرورة قبول عضوية موريتانيا وجامعة الدول العربية.
  - 3- المطالبة بإدخال اللغة العربية لغة رسمية في اجتماعات ووثائق مؤتمرات برشلونة جميعها مع استعداد الجانب العربي لتحمل التكاليف المادية المترتبة على ذلك.
  - 4- الاتفاق على اطلاع الدول العربية الأخرى غير الأعضاء في عملية برشلونة بما تم في هذا المؤتمر، باعتبار أن ما يصدر عنه يؤثر في الأمن العربي كاملاً<sup>(60)</sup>.

#### 5- مؤتمر مرسيلا (2000)

عقد هذا المؤتمر فيما بين (16-17/11/2000)، فقد أكد الوزراء التزامهم بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس الشرعية الدولية وقرارات (242) و(338) و(425) ومرجعية مدريد بما فيها الأرض مقابل

السلام، كما أكدوا الترابط بين عملية السلام في الشرق الأوسط وعملية برشلونة، وعلى تكامل إعلان برشلونة بأبعاده الثلاثة، وقد واجهت المؤتمرات عقبات وصعوبات كثيرة بسبب رفض إسرائيل للسلام العادل والشامل المستند إلى الشرعية الدولية<sup>(61)</sup>، كما كان هناك رؤية أوروبية أخرى طُرحت بشأن العلاقات العربية الأوروبية منها: المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط، التي وردت في خطاب يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني.

## 6 - مؤتمر ميونخ (2004)

بعد فترة انقطاع، عُقد مؤتمر ميونخ في السابع من فبراير (2004)، فقد اقترح فيشر مبادرة أمريكية - أوروبية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط عن طريق اتباع خطوتين: الأولى تهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب لإسرائيل والأراضي الفلسطينية وسوريا منطقة تجارية حرة تمثل دول البحر المتوسط كلها، والثانية وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى الشرق الأدنى والأوسط ويشمل إيران وأفغانستان للمشاركة في إرساء الديمقراطية ودولة القانون والتحلي عن العنف<sup>(62)</sup>.

في الآونة الأخيرة حدثت سلسلة من التغيرات الدبلوماسية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق وضع سياسة جديدة تسمى سياسة الحوار؛ إذ وضعت في مكانة أعلى من سياسة التوسع، وتقول المفوضية الأوروبية على موقعها على الانترنت: إن الهدف من سياسة الحوار هو اقتسام منافع توسيع الاتحاد الأوروبي في عام (2004)، مع دول مجاورة وذلك عن طريق تعزيز الاستقرار والأمن والرخاء بطريقة أخرى غير الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وقدمت المفوضية الأوروبية ما يسمى بورقة استراتيجية خطوة مهمة في وضع شروط محددة، لكي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يعمل بطريقة أكثر تفاعلاً وقرباً مع جيرانه، ومن ثم تطور من قدرة الاتحاد على دعم أهداف سياسته الخارجية والأمنية المشتركة. وعلى أساس الورقة الاستراتيجية، قدمت المفوضية الأوروبية في (9) ديسمبر عام (2004) أول مجموعة من مسودات خطط العمل مع الدول للمشاركة، كما تم تقديم آلية مالية مناسبة للمساعدة سميت بسياسة الحوار الأوروبي كأداة للشراكة<sup>(63)</sup> (European neighborhood and partnership instrument).

ومن الواضح أن سياسة الحوار الأوروبي لا تخل محل عملية برشلونة، ولكنها تضاف إليها وتعمل على تفصيلها، وخطط العمل ستكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة.

وتوفر عملية برشلونة بالفعل إطاراً شاملاً لدفع سياسة الحوار الأوروبي للأمام، حيث تساعد خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة والاتحاد الأوروبي على تقوية أهداف عملية برشلونة، وتخفيف الدوافع والحوافز لوضعها موضع التنفيذ. وفي الوقت نفسه تعرض سياسة الحوار الأوروبي على الشركاء دخولاً أفضل للسوق الأوروبية. وقد أعطت سياسة الحوار الأولوية لتحقيق قضايا تتعلق بالقضاء على مشكلة الإرهاب والمجرة غير القانونية وتحقيق العدالة والحرية والأمن والبنى التحتية والبيئة، واتصال الشعوب بعضها مع بعض، وبالتالي تعد سياسة الحوار الأوروبي مكمل لعملية برشلونة، إذ تسمح لكل دولة بأن تطور علاقات وروابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي، وتقوم على الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة<sup>(64)</sup>.

## 7 - قمة برشلونة (2005)

جاءت قمة برشلونة التي عقدت فيما بين (27-28/نوفمبر/2005) بهدف تدشين مرحلة جديدة للمشاركة الأورومتوسطية، التي كان محورها محاولة التغلب على الإخفاقات والصعوبات التي واجهت عملية برشلونة في السنوات العشر الماضية، وفي الوقت نفسه محاولة لتدشين سياسة الحوار الأوروبي بوصفها سياسة أكثر صلابة في تعامل أوروبا مع جنوب المتوسط، وكان محور مناقشات القمة قضيتين رئيسيتين هما: الإرهاب الدولي والمحرة غير الشرعية القادمة من دول جنوب المتوسط.

وقد كانت نقطة الخلاف الأولى بين أوروبا والعرب تدور حول عملية تعريف الإرهاب وحق المقاومة المشروعة؛ إذ رأى الجانب الأوروبي ضرورة تحريم الإرهاب بكل أنواعه وصوره دون الإشارة إلى حق مقاومة الاحتلال، وهو ما رفضه الجانب العربي، وتمثلت نقطة الخلاف الأخرى في قضية المحرة، إذ هدف الاتحاد الأوروبي إلى الحد من محرة دول الجنوب إلى الشمال، وذلك لما تسببه من مشكلات اجتماعية واقتصادية لأوروبا، دون تقديم أي معونات أو خبرات في المقابل. وكان الغياب العربي في قمة برشلونة لافتاً للنظر، فقد غاب عنها القادة العرب جميعاً، باستثناء الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن.

وقد منحت أوروبا حوالي (11) مليار دولار على هيئة معونة للشركاء في جنوب المتوسط، إلا أن الجانب العربي رأى أن ذلك غير كافٍ، وكانت وجهة نظر الأوروبيين أنه يجب الانتظار والتحلي بالصبر حتى تتحسن الأوضاع في العالم العربي، وأن تحدث إصلاحات ملموسة فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ولهذا يبدو أن الأمل الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول (2010) أمر غير مرجح<sup>(65)</sup>.

وقد فشلت القمة في الخروج بإعلان ختامي مشترك، واكتفت بإصدار بيان رئاسي صادر عن إسبانيا وبريطانيا، حدد فيه قادة الدول الأعضاء في عملية برشلونة تمهدهم بتحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط من خلال استمرار الحوار والتعاون المتبادل؛ ويرى بعض الساسة أن فشل القمة في الاتفاق على نص الإعلان الختامي، الذي كان من المفترض أن يأتي تحت عنوان رؤية مشتركة، كان بسبب إصرار الدول العربية الديمقراطية على ربط المساعدات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتوجه نحو الديمقراطية<sup>(66)</sup>.

### الفصل الثالث: الموقف الأوروبي من بعض القضايا العربية الجوهرية

يتحدث هذا الفصل عن مواقف بعض الدول الأوروبية منفردة أو مجتمعة (كالاتحاد الأوروبي) بخصوص بعض القضايا والأزمات العربية الأساسية والعوامل التي أثرت في سياسة هذه الدول الأوروبية وبشكل موجز، وذلك في ثلاثة مباحث:

#### المبحث الأول: الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، والمسيرة السلمية والحداد الفاصل

يرى العرب على وجه العموم، بأن السلام العادل والمستقر في المنطقة، لا بد أن ينطلق من تسوية شاملة للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن السلام العادل والمستقر في هذا المجال لا يمكن أن يكون

من صنع قوة دولية واحدة تنفرد بوضع إطاره بالشكل الذي يحقق مصالحها وأمنها ويضع أهداف إستراتيجيتها العالمية فوق كل اعتبار، على نحو ما تحاول الولايات المتحدة أن تفعله منذ أن عدت طرفاً خارجياً فاعلاً، ورئيساً في الصراع العربي-الإسرائيلي. فإذا كانت في الماضي قد أعطت واشنطن صراعها مع السوفييت أولوية متقدمة على التدخل في هذا الصراع، فإنها في الآونة الأخيرة تبني وجهة النظر الإسرائيلية في إيجاد حل لهذه القضية.

وإذا كانت أوروبا قد اتبعت سياسة غير متوازنة في الماضي إزاء هذه القضية باستثناء فرنسا الديقولية التي أدانت عدوان (1967) صراحة، وبريطانيا التي لعبت دوراً رئيساً في اقتراح قرار مجلس الأمن الدولي الشهير رقم (242)، فإن ثمة تحولاً طرأ على هذه المواقف منذ عام (1973)؛ فصدر عن الجماعة الأوروبية في (6) نوفمبر (1973) قرار وزراء خارجية دولها بمحتوى جديد يتكون من عنصرين، الأول: ضرورة إنهاء إسرائيل لاحتلال الأراضي العربية التي استولت عليها عام (1967)، والآخر الاعتراف بأنه لدى إقامة السلام الدائم في المنطقة، فإن الحقوق المشروعة للفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما عبر الموقف الأوروبي عن نفسه من خلال مجموعة من البيانات الصادرة عن اجتماعات السوق الأوروبية المشتركة، أهمها البيان الصادر عن اجتماع لندن (1977)، وكذلك المبادرة الأوروبية بخصوص أزمة الشرق الأوسط (1980)، التي عرفت ببيان البندقية واشتملت على نقاط سبع<sup>(67)</sup>:

- 1- الإشارة إلى الروابط المشتركة بين أوروبا والشرق الأوسط، مما يحتم على أوروبا القيام بدور خاص.
  - 2- حق البقاء والأمن دول المنطقة جميعها، بما فيها إسرائيل، والعدالة لشعوب المنطقة جميعها، التي تتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
  - 3- حق دول المنطقة بالعيش في سلام وأمن وحدود معترف بها.
  - 4- إن الحل النهائي يتطلب حل القضية الفلسطينية، وهي ليست مشكلة اللاجئين فقط، وإنه من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره.
  - 5- ضرورة إشراك منظمة التحرير في أي مفاوضات سلام في المنطقة.
  - 6- التخلي عن القوة والتهديد باستخدامها، وتخلي المنطقة عن العنف وضرورة اعترافها بحق إسرائيل في الوجود والأمن والاستقرار.
  - 7- استعداد أوروبا للمشاركة في الضمانات الدولية في إطار تسوية شاملة.
- وقد تطور الموقف الأوروبي بعد ذلك، وبخاصة في بيان القمة الأوروبية (1984) والمنعقد في مدينة دبلن، فقد طالب بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة، ورفض فكرة المؤتمر الدولي<sup>(68)</sup>. وفي تطور لاحق أسهم الموقف الأوروبي في الدفع نحو عقد مؤتمر للسلام "مؤتمر مدريد (1991)" وعم التعبير عن هذا الموقف من خلال أمرين، هما:
- الأول: الإعراب عن التمسك بأسس تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني، وعدم الاستحابة لموقف إسرائيل المتجاهل لما صدر من قرارات حول حق العودة.
- الثاني: الاعتراف بالأبعاد السياسية والاجتماعية والقانونية للمشكلة، وعدم الفصل بينها وبين إطار التسوية الشاملة.
- وقد كان التوجه العام للموقف الأوروبي في هذه المرحلة هو التأكيد على الحاجة الملحة لمعالجة المسائل العاجلة

بالنسبة للاجئين دون انتظار ما تسفر عنه المفاوضات الثنائية، وقد شاركت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي في أعمال اللجان في المباحثات المتعددة الأطراف التي انبثقت عن المؤتمر<sup>(69)</sup>.

مع العلم بأن للاتحاد الأوروبي سجلاً قوياً في مجال التبرع للفلسطينيين، فقد بلغت مساهماته (6.1) بليون يورو في المنح والقروض ما بين الأعوام (1994-1999) وهو ما يمثل أكثر من (60%) من إجمالي المساعدات الدولية. وقد تم إسناد دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية عملياً، فقد ساهم بشكل كبير في إعادة بناء البنية التحتية المتدهورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، زيادة على أن الاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء فيه يدفعون سنوياً أكثر من (100) مليون يورو للمنظمة الدولية التابعة للأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) التي تقوم على رعاية أكثر من ثلاثة ملايين شخص<sup>(70)</sup>.

وكان آخر ما قدمه الأوروبيون لحل الصراع العربي الإسرائيلي خريطة الطريق التي أعلنتها الرئيس الأمريكي جورج بوش في يونيو (2002)، فلولا الأوروبيون لما كانت الخريطة قد وضعت، ولما جرى إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد غذت الأحداث بوزير الخارجية الألمانية إلى قلب العملية السياسية خلال زيارته لإسرائيل، وكان ذلك في يوليو (2001)؛ فقدت ألمانيا مبادرة كان لها النصيب الأكبر في اقتراحها، ثم قامت الولايات المتحدة بتبني هذه المبادرة، ورحبت بها الدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية، وإذا كانت هذه الخريطة قد أضيفت إلى ملف مردحم بالاتفاقات والمخططات، فقد كان للإدارة الأمريكية دور واضح في قسم كبير من حيث كانت توافق على أغلب الاعتراضات الإسرائيلية، وتركت لإسرائيل حرية الفعل مؤيدة بإيها بصمتها في أضعف الأحوال<sup>(71)</sup>.

أما بالنسبة للموقف الأوروبي من الجدار العازل، فتبنته لتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في (8/كانون الأول/2003) قراراً بأغلبية (90) ضد (8) وامتناع (74)، يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأي استشاري بخصوص الجدار الفاصل الذي تبنه إسرائيل في الضفة الغربية، فقد جاء هذا القرار بعد أن قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يقول فيه: إن إسرائيل لم تتجاوب مع طلب الجمعية العامة الذي قدمته لإسرائيل في تشرين الأول، والذي يقضي بوقف بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإزالة ما تم بناؤه وذلك لأن بناء الجدار في تلك الظروف له آثار سلبية، وخصوصاً في إطار خريطة الطريق التي في الأساس تقوم على أساس قيام دولتين. لذلك قامت الدول الأوروبية بمعارضة بناء الجدار بشدة. بل إن معظم تلك الدول كانت قد صوتت إيجابياً على القرار القاضي بدعوة إسرائيل لوقف بناء الجدار في (21) تشرين الأول الذي حصل على "(144) ضد (4) وامتناع (12)".

وقد صرح الممثل الإيطالي لدى الأمم المتحدة أن الاتحاد الأوروبي يرى بأن الجدار العازل يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه، وأن الجدار لا يطابق الخط الأخضر، ومن ثم فإنه يقطع الأراضي الفلسطينية لجعلها أراضي عسكرية وهو مخالف لأحكام القانون الدولي الذي يقضي بعدم تغيير الوضع القانوني للأراضي التي يتم احتلالها بالقوة، من جهة قال ممثل المملكة المتحدة بأن بلاده تأسف لعدم إدعان إسرائيل لطلب الجمعية العامة، أما الممثل السويسري لدى الأمم المتحدة فقد أعلن أن بلاده تعارض بناء الجدار؛ لأنه يقف عائقاً أمام تحقيق خطة خريطة

الطريق التي نالت دعماً دولياً<sup>(72)</sup>.

أما بالنسبة لفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، فقد تبانت ردود الفعل الدولية والإقليمية تجاه الفوز التاريخي الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية حماس وتشكيلها الحكومة؛ فقد أحدث فوزها ارتباكاً وانزعاجاً في الموقف الدولي، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعدّ واشنطن ودول الاتحاد حركة حماس منظمة إرهابية يدعو ميثاقها إلى القضاء على إسرائيل ولا يعترف بحقها في الوجود، وتقوم بأعمال عنف وتسرفض الدخول في العملية السلمية مع إسرائيل.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن أنه لن يمول حكومة تقودها حماس إلا بعد أن تعلن الحركة عن اعترافها بإسرائيل وتحليها عن العنف، ثم عاد الاتحاد الأوروبي ليقتراح تحويل المساعدات الأوروبية إلى الرئيس الفلسطيني مباشرة، وليس إلى الحكومة الفلسطينية من أجل تجنب تحويلها إلى حماس، ثم قرر الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات مالية طارئة للحكومة الفلسطينية الانتقالية لإنقاذها من الانهيار فُتّرت بـ (120) مليون يورو<sup>(73)</sup>.

وقد صرح المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أن الاتحاد الأوروبي لن يجري اتصالات مع حكومة ترأسها حماس، ولن يدعو أيًا من قادة هذه الحكومة إلى أوروبا، وأوضح أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في دعم الشعب الفلسطيني، وقال: إن هذا البرنامج المدعوم من الاتحاد الأوروبي على أساس تنفيذ خارطة الطريق، وإذا اتبعت الحكومة الجديدة تنفيذها فسيساعد ذلك في استمرار الصداقة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي ولن يتوقف دعمنا للفلسطينيين<sup>(74)</sup>.

وقد أعلن مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بينتافيريرو لهيئة الإذاعة البريطانية في (28/فبراير/2006) قائلاً: علينا أن نمنحهم (حكومة حماس) بعض الوقت، كما أجرى الاتحاد مباحثات مع الحكومة الإسرائيلية من أجل إمداد الأخيرة للفلسطينيين بالخدمة الحيوية من كهرباء ووقود ومياه، على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدفع ثمن هذه الخدمات الحيوية مباشرة لإسرائيل، وخلاصة القول، أن الاتحاد الأوروبي يحاول إقناع حماس بتغيير مواقفها عن طريق التهديد بحجب المساعدات المالية عنها وليس عن الشعب الفلسطيني<sup>(75)</sup>، وبذلك يكون أكثر اعتدالاً من الموقف الأمريكي.

#### المبحث الثاني: موقف الدول الأوروبية من حربي الخليج الثانية والثالثة

لقد فاجأ العراق العالم بأسره عندما أقدم على غزو الكويت في الثاني من أغسطس عام (1990)، إذ برزت الولايات المتحدة كأكبر الراغبين من غزو العراق للكويت<sup>(76)</sup>، وبمجرد اندلاع الأزمة اتجهت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا إلى حشد قواها والامتداد لتوجيه ضربات عسكرية للعراق، والملاحظ أن بريطانيا كانت أول حليف يلتحق ويشترك بفاعلية مع الولايات المتحدة؛ سواء في المسار الدبلوماسي داخل مجلس الأمن واستصدار العديد من قرارات مجلس الأمن، أم في العمليات العسكرية عندما أطلق بوش الأب عملية ثعلب الصحراء<sup>(77)</sup>.

وفي المقابل، فقد حاولت بعض الدول الأوروبية في بداية الأزمة اتخاذ مواقف مغايرة للولايات المتحدة، وبخاصة فرنسا صاحبة العلاقات الوطيدة مع العراق، وذلك عن طريق المطالبة بحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، إلا أن إصرار



واشتغل على إخراج العراق من الكويت بالقوة قبل أحر حتى فرنسا على التراجع عن كل المواقف التي كانت تتخذها قبل الحرب والمشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق<sup>(78)</sup>.

وكذلك، قامت ألمانيا بعملية تمويل الحرب، والتزمت المجموعة الأوربية بشكل جماعي بتقديم مبلغ (205) مليار دولار كمعونات اقتصادية لدول المواجهة، ويتضمن ذلك مبلغ (805) مليون دولار من ميزانية الجماعة، والباقي من الدول الأعضاء، وبقيت مواقف الاتحاد الأوروبي المعلنة تطالب بخدات بتنفيذ كل المطالبات الشرعية الدولية حتى بعد انتهاء الحرب (حرب الخليج الثانية) ولم يسهم الاتحاد الأوروبي في أي مبادرة بتخفيض الحصار عن العراق، أو تحسين شروط اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي ترعاه الأمم المتحدة<sup>(79)</sup>.

أما في حرب الخليج الثالثة والمتعلقة في الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، فقد شهدت بداية الحرب انقسام الاتحاد الأوروبي على نفسه إلى فريقين؛ الفريق الأول يؤيد الولايات المتحدة ويؤيد الحرب ويساندها بلا تحفظات، ويضم على رأسه بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا والدنمارك ومن دول أوروبا الشرقية للمنظمة حديثاً للاتحاد الأوروبي بولندا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا وسلوفاكيا. والفريق الثاني يعارض الولايات المتحدة والحرب ضد العراق وتقوده فرنسا ويضم ألمانيا وبلجيكا واليونان ودولاً أخرى. فقد عملت فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن على عرقله حصول الولايات المتحدة على الشرعية الدولية للحرب بقرار جديد، باعتبار أن القرارات التي سبق لمجلس الأمن إصدارها بشأن العراق لا تعطي الولايات المتحدة تفويضاً تلقائياً باستخدام القوة<sup>(80)</sup>، وأن قرار رقم (1441) الذي يطالب العراق بتعاون مع المفتشين الدوليين لنزع أسلحة الدمار الشامل يقدم إمكانيات كافية لدعم المفتشين لمواصلة عملهم في العراق، وأكد المستشار الألماني شرودر أن ألمانيا وفرنسا تتفقان على نزع أسلحة العراق بطرق سلمية<sup>(81)</sup>. وقد اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأسبانيا في حذر الأزور البرتغالية في (2003/03/14)، وأعلن قادة هذه الدول في نهاية القمة إعلان الحرب على العراق متلرعين بأن الأمم المتحدة قد فشلت في استصدار قرار يدين العراق، ويوقف جهوده لامتلاك أسلحة الدمار الشامل مما يسوغ لها العمل وحدها لإجبار العراق على تطبيق القوانين الدولية<sup>(82)</sup>، فقد أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما ماضيتان في الحرب، سواء بقرار من مجلس الأمن أم دون ذلك، وترافق ذلك بإرسال الآلاف الجنود إلى الكويت والخليج العربي لاحتلال العراق<sup>(83)</sup>.

ولكن بعد الحرب شهد الموقف الفرنسي تراجعاً واضحاً مع ازدياد الشعور الفرنسي بأن موقفها سيؤدي إلى عروجه من "حفلة تقسيم الكعكة العراقية" وإلى خسارة العلاقات الاستراتيجية المهمة مع الولايات المتحدة وبريطانيا؛ فقد أكدت فرنسا في الأسبوع الثاني للحرب أنها تفضل بالتأكيد انتصار الولايات المتحدة، ورحبت الحكومة الفرنسية في (2003/04/10) بسقوط النظام العراقي، وأكدت أن صدام كان طاغية ودكتاتوراً<sup>(84)</sup>.

وفيما بعد شاركت فرنسا وألمانيا وهما الدولتان اللتان تعرضا للحرب في قمة الدول الثمان الكبرى التي عقدت في "سي إيلاند" بولاية جورجيا الأمريكية، فقد شاركتا في صفقة اقتضت بأن تقوم الولايات المتحدة بتعديل مشروع الشرق الأوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح وجهات النظر الأوروبية، مقابل أن توافق فرنسا على تحرير مشروع

القرار الأمريكي الذي طُرح على مجلس الأمن آنذاك، والمتنثل في القرار رقم (1546) الذي يستنص على إنهاء الاحتلال للعراق مع العلم بأن فرنسا تدرك جيداً أن الاحتلال لم ينته، وأن أمريكا ما زالت موجودة، وبالتالي سعت الدول الأوروبية التي كانت ضد الحرب لاسترضاء واشنطن للحصول على بعض المكاسب، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا.

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من العلاقات السورية الأمريكية بخصوص قضية محاسبة سورية واغتيال الحريري:

في (11/نوفمبر/2003) صوت الكونجرس الأمريكي على قانون محاسبة سوريا وحرير لبنان، مما أعطى الرئيس الأمريكي الحق في فرض عقوبات على سوريا تتناسب مع الخطر الذي مثله، لكن إدراكاً من الولايات المتحدة لضرورة تأثير الضغوط الواردة وفقاً للقانون في ظل محدودية علاقتها بسوريا، فقد بدأت واشنطن بالتحرّك في اتجاه الاتحاد الأوروبي، وطالته بتأجيل توقيع اتفاق الشراكة مع سوريا، وبضرورة إجراء سوريا تغيرات تسبق عملية توقيع الاتفاق. وهو الأمر الذي قاد إلى تضمين قضية أسلحة الدمار الشامل السورية ضمن نطاق المباحثات مع سوريا وإضافة نص جديد بهذا المعنى لاتفاقية الشراكة الأوروبية السورية.

كما عملت فرنسا والولايات المتحدة على تدويل مسألة الوجود السوري في لبنان كقضية مهددة لأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي، فتوجهت فرنسا لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار في هذا الشأن وصدر بالفعل القرار رقم (1559) الذي طالب كل القوات "الأجنبية" بالخروج من لبنان وتمكين المليشيات المسلحة، وسيطرة الجيش اللبناني على الجنوب، ووقف الهجمات على إسرائيل كونه لا تحتل أراضي لبنانية<sup>(85)</sup>.

وزادت الأوضاع تعقيداً بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وتوجيه الاتهام لسوريا، وتشكيل لجنة دولية عرفت باسم "لجنة ميليس" للتحقيق في عملية الاغتيال بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم (1559) وأشارت اللجنة في تقريرها الأولي إلى احتمال تورط سوريا، الذي قاد بدوره إلى تحرك ثلاثي أمريكي-فرنسي-بريطاني مما أدى إلى إصدار القرار رقم (1636) بالإجماع في (13/أكتوبر/2005). وهذا أعاد ميليس للتحقيق مسلحاً بقرار يطالب سوريا بالتعاون الكامل، وينصب اللجنة حكماً على مدى التعاون ويحوّل المجلس فرض عقوبات، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم تعاونها<sup>(86)</sup>.

والمهم أنه تمّ تمديد مهمة اللجنة حتى (15/يونيو/2006)، مما يعني وجود مساحة كبيرة لتضخيم الملف السوري والتي تجعل السيناريوهات كلها مطروحة.

المبحث الرابع: أوروبا وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي

من الصعوبة بمكان المقارنة بين الأنظمة الديمقراطية في الدول الغربية، وما عرفته من استقرار بفضل الصيغة الثابتة للتداول السلمي للسلطة، وتطور دولة القانون والمؤسسات ونضوج التنظيمات داخل المجتمعات المدنية من جهة، وبين الاستقرار الهش والأزمة المزمنة للسلطة وتداولها في الوطن العربي، ونتيجة للقطيعة القائمة بين النخب الحاكمة وأغلبية المجتمع في الوطن العربي، وغياب الالتزام الحقيقي بالصيغ الديمقراطية، والتباين الهائل في مستويات شرعية التنظيم

السياسية وثباتها واستقرارها وفعاليتها في تعبئة الرأي العام وتمكنه من المشاركة الفعالة والتفاعل مع السلطة المركزية، يعد نقطة الضعف السياسية الرئيسة التي تراهن الدول الأوروبية عليها من أجل تعزيز نفوذها في العالم العربي. ويعبر التفاوت السياسي عن نفسه في اختراق أوروبا للنظم العربية وسيطرتها الفعلية على جزء أساسي فيها، سواء عن طريق التأثير على بعض النخب أم إلحاق بعض المؤسسات بها وتعميق اعتمادها عليها<sup>(87)</sup>.

فتأكيد دول الاتحاد الأوروبي احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان يأتي في سبيل تحقيق مجتمعات مستقرة في الوطن العربي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الربط بين الاستقرار السياسي المتحقق عن طريق التحول الديمقراطي والأمن المنجز عن طريق التصدي للإرهاب والسيطرة على سباق التسلح<sup>(88)</sup>.

وتقول أوساط أوروبية مطلعة بأن احتمال وضع مفاهيم وصيغ مشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة حول مسائل الديمقراطية في دول جنوب المتوسط، يمكن أن ينجز عبر "تفعيل آليات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، التي بدأ العمل بها مع بلدان، مثل: تونس، والمغرب، ومصر، والأردن، وإسرائيل. ويعتقد فريزر كامبون، الخبير في مركز السياسة الأوروبية أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يتوصلان إلى اتفاق حول دعم مؤسسات المجتمع المدني.

ولكن الاتحاد الأوروبي لا يسو في خيار قلب الأنظمة، مثلما فعلت الولايات المتحدة في العراق، وقد يتفق الجانبان حول تشجيع التعاون بين المؤسسات الأمريكية والأوروبية من ناحية، والمنظمات الأهلية وغمر الحكومية العربية من ناحية أخرى<sup>(89)</sup>، وعلى غرار الكثير من المراقبين، يعتقد الخبراء الأوروبيون أن عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي، والتعاون الأمني في الشرق الأوسط ستظل معطلة إلى حين إحلال السلام بين الإسرائيليين والعرب.

ومن الأسباب الأخرى التي تدفع للحفاظ على الجهود الأوروبية الأمريكية في هذا المجال، عدم وجود اتفاق حقيقي بين البلدان الأعضاء في الاتحاد حول استخدام وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي ضد البلدان العربية، التي لا تنقذ باحترام الحريات الأساسية، وفيما تنزعج البلدان الإسكندنافية التوجهات الداعية داخل الاتحاد إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، ومساندة مبادرات الضغط الدبلوماسي على الطرف الذي ينتهك البنود الأساسية الواردة في اتفاقيات الشراكة، أما البلدان الأوروبية اللاتينية الواقعة في جنوب الاتحاد "فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال" فتركز على أولوية ضمان استقرار حيواتها في الضفة الجنوبية<sup>(90)</sup>.

تفيد بعض المؤشرات أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد دخلا مرحلة تجاوز الخلافات الحادة التي نشبت بينهما حول الحرب على العراق، وقد يكون التفاهم المحتمل بين الجانبين حول مستقبل الديمقراطية والأمن والاستقرار في المنطقة العربية وحوارها الإسلامي الواسع أحد الأسس التي سيتحدد بفضلها التحالف الأطلسي من باكستان إلى المغرب ومن السودان إلى تركيا بخريطة جديدة تدعى مشروع الشرق الأوسط الجديد، وفي الواقع تكمن المشكلة بالنسبة للسياسة الأوروبية في المنطقة، في محدودية جدوى آليات الشراكة الأوروبية المتوسطية الحالية وضعف تأثير "مسار برشلونة" على أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة، وعلى النقص المسجل في الإصلاحات السياسية في غالبية دول جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، زيادة على انفجار الاتحاد إلى القدرة على التأثير في الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربية<sup>(91)</sup>.

### المبحث الخامس: حوار الحضارات وحوار الأديان والعلاقات الأوروبية العربية

لقد جاءت الكثير من المبادرات الأوروبية لإنعاش حوار الثقافات والأديان، وإعطاء بعد سياسي لتسوية الصراعات، فضلاً عن التمسك الذي أبدته بالاقتراب متعدد الأطراف، ويمكننا القول: إن المعلم الآخر الأكثر هيمنة على الموقف الأوروبي منذ الحادي عشر من (سبتمبر) هو الحفاظ على علاقاتها مع الوطن العربي، من خلال عبارة فكرة صدام الحضارات، فمنذ 21 (سبتمبر) 2001، رفضت الخمس عشرة دولة بشدة في قمته بروكسل كل خلط أو مماثلة بين الجماعات الإرهابية والمتطرفة والإسلام.

فمنذ هجمات الحادي عشر من (سبتمبر) تمثلت إحدى حد أكثر مبادرات الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية واقعية في إنعاش الشراكة الأوروبية المتوسطية وبالمثل حوار الثقافات، وأصبحت تلك المبادرة الأوروبية في اتجاه البحر المتوسط والعالم الإسلامي أكثر أهمية، كذلك عقب الاستنكار الذي أحدثته في إيطاليا وفي أوروبا وفي الشرق الأوسط تصريحات سيلفيو بيسكوني، في أواخر شهر (سبتمبر) 2001، التي ادعى فيها تفوق القيم الغربية وقدرتها على استمالة شعوب جديدة<sup>(92)</sup>، بيد أن حوار الثقافات والحضارات، هذا الذي وجد في الشراكة الأوروبية المتوسطية إطاراً محدداً، جرى بالتوازي في أطر أخرى، وقد عُقد في استنبول في (نمراي) 2002 مؤتمر ضم منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي بدعوة من تركيا، التي سرها للغاية أن تظهر في هذا السياق قدرتها على لعب دور الجسر بين الشرق والغرب، فقد أكدوا حوار الحضارات، وعدم الخلط بين الإرهاب ومبادئ الإسلام السمحاء<sup>(93)</sup>.

وفي 30 (سبتمبر) 2005، جاءت أزمة نشر الرسومات الكاريكاتورية المسيئة إلى نبي الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم) في الصحف الدنماركية، ثم ما لبثت صحف أوروبية عالمية أخرى كثيرة أن أعادت نشر هذه الرسوم، لتنفجر على أثر ذلك أجواء غضب عارمة في مختلف بقاع العالم الإسلامي، على نحو أثار الجدل مجدداً بشأن مستقبل العلاقات بين الإسلام والغرب.

وفي الوقت الذي كان فيه خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي يتباحث من أجل نزع فتيل الأزمة، قام جوزيه مانويل باروزو، رئيس المفوضية الأوروبية بتوجيه نقده اللاذع للمسلمين، على ردود الفعل العنيفة من قبل الشعوب ودول العالم الإسلامي حيال الدانمارك ودول الاتحاد الأوروبي، على خلفية إفسا تعد من صميم حرية الرأي والتعبير، التي تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي والحضارة الغربية؛ وقد ناشد مانويل باروزو العالم الإسلامي لتجنب إشعال صراع ثقافي أو حضاري بين الإسلام والغرب، بسبب تباين الرؤى حول مفهوم حرية التعبير، وأكد البرلمان الأوروبي تضامنه مع الدانمارك وكل الدول الأوروبية التي قامت بنشر الرسومات المسيئة؛ وجاء السؤال ماذا لو حدث أمر كهذا مع اليهود؟

وعلى الرغم من الحولة التي قام بها خافيير سولانا في عواصم العالم الإسلامي لنزع فتيل الأزمة؛ إلا أن الاعتقاد الذي ساد -من جانب المسلمين- أن سبب حوثة هذه هي محاولة للتقليل من حدة الخسائر الاقتصادية بسبب مقاطعة البضائع الأوروبية، ومن ثم السياسية التي منيت بها الدول الغربية، في حين يمكن العلاج الحقيقي والنهائي لها في تحرك عالمي حاد وصادق على الصعيدين السياسي والثقافي، وبخاصة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي أكد بعد

أحداث (ستتم) اللجوء إلى حوار حضارات، ونبد مقولة صراع الحضارات، فيجب أن يسعى بغير تمييز أو استعلاء إلى تجسير الفجوة بين الغرب والإسلام لتجاوز هذه الأزمة لتعزير علاقته الأوروبية المتوسطة<sup>(94)</sup>.

#### المبحث السادس: أسباب مواقف الاتحاد الأوروبي المختلفة من القضايا العربية

إن الخلافات التي تظهر من وقت لآخر بين الأوروبيين تجاه القضايا العربية هي خلافات طبيعية تظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينهما، إلا أن الطرفين مقتنعان تماماً بأن ثمة خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها؛ إذ تعمل دول الاتحاد الأوروبي جميعها من وقت إلى آخر على مناقشة الخلافات، وبشكل صريح وأكثر شفافية حتى تتم تسوية هذه الخلافات قبل تفاقمها<sup>(95)</sup>.

وغالباً ما تظهر كل من فرنسا وألمانيا تمايزاً في سياساتها وأكثر مرونة في التعامل مع القضايا العربية، في حين تظهر السياسة البريطانية أكثر تصلباً وهي الأقرب للسياسة الأمريكية؛ ومع ذلك فإن الخلاف الذي يحدث بين الدول الأوروبية تجاه القضايا العربية من وقت إلى آخر ليس حول الأهداف، وإنما حول أنسب الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأن الحرب على العراق أدت إلى انقسام الاتحاد الأوروبي إلى قسمين، قسم يؤيد هذه الحرب ويضم بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية، وقسم يعارض هذه الحرب ويضم كل من فرنسا وألمانيا. فإذا آمنّا جميعاً بأن الأسباب التي كانت وراء اعتراض فرنسا وألمانيا على الحرب هي اختفاء الشرعية الدولية للحرب، إلا أنه لا يمكن تجاهل وجود عقود نفطية وتجارية بين شركات فرنسية والنظام العراقي السابق، كما أنه كان من المتوقع بعد الحرب ارتفاع أسعار النفط، وما لهذا الارتفاع من أثر مبيء في الاقتصادين الفرنسي والألماني على حد سواء.

وبعد دخول القوات الأمريكية في العراق وحُد تراجع في مواقف الدول المناهضة للحرب، إذ أبدت هذه الدول القرار رقم (1483) لمجلس الأمن الذي أعطى الشرعية على الأوضاع التي خلفتها الحرب الأمريكية على العراق. بما في ذلك الإقرار بالاحتلال الأمريكي، ومن ثم إسباغ الشرعية بأثر رجعي على تلك الحرب، وبذلك فهمما احتلفتست الدول الأوروبية اتجاه القضايا العربية إلا أن ثمة محددات واحداً لهذه الاختلافات وهو تحقيق مصالحها<sup>(96)</sup>.

ومن ناحية أخرى يمكن القول: إن أوروبا منقسمة إلى اتجاهين بصدد التعامل مع المنطقة العربية، الاتجاه الأول ممثله الدائرة المتوسطة (التحالف الفرانكفوني اللاتيني) ويدعو إلى تكريس اهتمام أكبر بالمنطقة، بل جعلها الساحة الأساسية لممارسة الدور الأوروبي السياسي المستقل، وهو ما انعكس في الاهتمام الفرنسي المتصاعد في عملية السلام، وفي توسيع إسبانيا وإيطاليا لعلاقتها مع دول شمال إفريقيا، أما الاتجاه الثاني فتمثله الدائرة الشمالية (التحالف الألماني الاسكندنافي) المنشغلة حالياً بقضايا أوروبا الوسطى والشرقية التي لا تميل إلى تجاوز السقف السياسي المحدود للتعامل مع المنطقة العربية، وهذه الدائرة تزعمها ألمانيا التي لا تفضل الجهد الأوروبي أو الاصطدام بالخطوط الحمراء الأمريكية فبعد كل شيء ما زالت ألمانيا بحاجة إلى القبول الأمريكي بمشاريعها الأوروبية، ومساعدتها للتحويل إلى قوة عالمية<sup>(97)</sup>.

إضافة إلى ذلك فإن الحديث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي ما زال مبكراً، فهو ما زال يتبع منهج التعاون بين الحكومات. وهي في الواقع عملية لتبادل المعلومات والتنسيق والتشاور والتعاون؛ بمعنى أن الدول

الأعضاء تحدد أهدافها الخارجية على ضوء مصالحها الوطنية، وهي لا تقوم بتحريك مشترك إلا إذا رأت أنه ضروري. يضاف إلى ذلك عدم توافر القوة العسكرية اللازمة في الاتحاد الأوروبي لدعم مبادراته وتحركاته المشتركة<sup>(98)</sup>.

#### الفصل الرابع: مشروع الشراكة الأوروبية الجديدة والمنطقة العربية؛ المخاطر والنائج

يتحدث هذا الفصل عن مخاطر وتحديات المشروع المتوسطي الجديد، وتأثير السياسة الأوروبية في المنطقة العربية في مبحثين؛ يتحدث الأول عن المخاطر، والثاني يتحدث عن نتائج هذه الشراكة على العرب من زاوية تقييمية.

##### المبحث الأول: مخاطر الشراكة المتوسطية على المنطقة العربية

إن هذا المشروع "الشراكة الجديدة" تجاهل الدول العربية غير المتوسطية بالمفهوم الجغرافي، مثل: الدول الخليجية رغم أنه يضم دولاً أوروبية كثيرة غير متوسطية بالمفهوم الجغرافي، فهو لم يراعِ ترابط المصالح السياسية والتاريخية والأمنية والاستراتيجية والاقتصادية بين الدول العربية، وكذلك يظهر المشروع الطابع الاستيعادي لبلد عربي متوسطي، مثل: ليبيا كما كان في السابق، لاعتبارات سياسية بدعوى إقامتها بالإرهاب<sup>(99)</sup>.

فالمشروع المتوسطي يعكس عدم التكافؤ بشكل كبير في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية، فالإتحاد يتفاوض ككتلة قوية وذات أهداف مشتركة، في حين تتفاوض الدول العربية الضعيفة أصلاً ليس على أساس جماعي، وإنما بصورة متفرقة؛ الأمر الذي يؤدي إلى خلل في طبيعة العلاقات بين أطراف هذه المعادلة. زيادة على أن أهداف الشراكة متفاوتة بين الطرفين؛ فالطرف الأوروبي يتوقع حل مشكلة المهاجرين التي باتت قضية سياسية واجتماعية وثقافية داخل أوروبا، والدول العربية المتوسطية ترغب في دور أوروبي سياسي واقتصادي يساهم في التنمية عبر القروض والتمويل ودعم المشاريع<sup>(100)</sup>.

كذلك فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل للحد من سياستها الغاشمة ضد الفلسطينيين؛ إذ إن أوروبا مستمرة في التأكيد على السلام العادل والشامل، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام دون أن تصبح شريكاً فعلياً لتحقيق هذا السلام واقتصار دورها على تمويل عملية السلام في الشرق الأوسط، انصياعاً لإدارة الأمريكية، حيث تفرد الولايات المتحدة بقيادة عملية السلام والتوجه والوساطة والمتابعة والمرجعية، فالإتحاد الأوروبي يعاني من العجز عن بلورة سياسة مستقلة تماماً عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط<sup>(101)</sup>، لهذا فإن للمشروع المتوسطي آثاراً سلبية في المنطقة العربية، زيادة على تجاهله لكثير من احتياجات الدول العربية كجزء من العالم الثالث؛ فمن ذلك:

1- تجاهل المشروع المتوسطي تخفيف شروط وتبعات أعمال برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول الراغبة في جدولة ديونها، والحصول على قروض ميسرة والإصلاح المادي واقتصادي، إذ إن مثل هذه الشروط والتكاليف الباهظة، تهدد الهامش الديمقراطي المقيد أساساً في الدول العربية المتوسطية؛ الأمر الذي يتناقض مع الدعوى الأوروبية لدعم التطور الديمقراطي في الدول المتوسطية لسياسات التقشف؛ مما يؤدي إلى مضاعفة أوضاع البطالة والتضخم وانفلات الأسعار، مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والرفاهية الاقتصادية لهذه الأقطار.

2- يتجاهل المشروع المتوسطي إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول العربية لتأهيل اقتصادياتها للمنافسة القادمة، الأمر الذي يتعارض مع الدعوى إلى إقامة منطقة تجارة حرة بحلول (2010)<sup>(102)</sup>.

3- غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة، واختلاف الدول الأوروبية بخصوص أزمات المنطقة كالأزمة العراقية التي وقفت فيها بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة، في حين عارضت ألمانيا وفرنسا العمليات العسكرية ضد العراق عام (1999)، واحتلال العراق عام (2003). وكذلك يثير المشروع المتوسطي المخاوف من أن تفضي الشراكة الأوروبية العربية إلى شراكة عربية متوسطة في أبعادها السياسية والاستراتيجية في إطار حلف أممي وعسكري في منطقة جنوب المتوسط في حال توافق المصالح الأوروبية الأمريكية في المستقبل<sup>(103)</sup>. وعلى الرغم من تأكيد المشروع للمتوسط ضرورة عدم انتشار الأسلحة النووية، لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل إلا أن الوثائق الأوروبية جميعها تجاهلت ذكر إسرائيل كقوة وحيدة في المنطقة تهدد الأمن والاستقرار فيها.

4- ينطوي المشروع على تجزئة الهوية العربية إلى أقاليم جغرافية منفصلة؛ إذ ينطلق في التعامل مع الدول العربية، من منظور تقسيمها إلى دول جنوب وشرق المتوسط؛ ويتم التفاوض معها كل على حده، والقسم الآخر هو الخليج العربي الذي تجري مع دوله مفاوضات خارج إطار الشراكة.

5- في الوقت الذي يدعي المشروع أنه يهدف إلى تحقيق تفاهم أفضل على صعيد الثقافة والحضارة، لا تعمل دولة الاتحاد الأوروبي للتمهيد لمثل ذلك التفاهم الذي من شأنه تقريب الشراكة التي لا تزال مجهولة في المجتمعات العربية، فصورة العرب والمسلمين لا تزال بشعة، وتلصق بهم هم الإرهاب والتخلف في رسائل الإعلام الأوروبية، وفي الكتب المدرسية، وفي الأفلام السينمائية.

كما إن البرامج التي تدعها مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بلدان المتوسط حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمرأة الديمقراطية تستند إلى النموذج الأوروبي؛ مما يعيق عملياً تحقيق التفاهم الذي لا يمكن بلوغه إلا من خلال فهم الشريك، وقبول خصوصيته الثقافية والدينية والاجتماعية<sup>(104)</sup>.

6- يعمل المشروع للمتوسطي في طياته خطر تهديد الاقتصاد الإقليمي والوطني للدول للمتوسطية العربية بالمنتجات أو القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها أوروبا، مثل: السياحة، فالاتحاد الأوروبي يتجهج سياسة انتقائية وبخاصة في قطاعات الزراعة، ونقل التكنولوجيا، فلا يتم تحديد التجارة على مثل هذه القطاعات، وهذا إخلال بمبدأ العدالة والتوازن بين الأطراف مما يكرس عدم التكافؤ، زيادة على أنه من غير المنطقي أن يتم تحديد حركة التجارة ورأس المال في حين يتم تقييد حركة عنصر العمل<sup>(105)</sup>.

#### المبحث الثاني: تقسيم نتائج المشاركة وتأثيراتها العربية:

بعد مرور عشرة أعوام على عملية المشاركة الأوروبية المتوسطية منذ مؤتمر برشلونة (1995)، كانت هنالك تقييمات (سلبية وإيجابية) من الجانبين (الأوروبي والمتوسطي) وكان التساؤل الرئيس في هذا الصدد: ما هو حصاد أوروبا من المشاركة الأوروبية المتوسطية؟ وما هو حصاد الدول المتوسطية من هذه المشاركة؟ وكان الانتقاد الرئيس

هو أن هذه الشراكة لم تحقق الهدف الرئيس منها، الذي تمثل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر المتوسط، وذلك رغم وجود تأثيرات إيجابية لها، سواء اقتصادية أم سياسية.

فعلى الرغم من الجهد الدءوب لتطوير المشاركة، فإن النزاعات الإقليمية لم تتم تسويتها، كما أن النمو الاقتصادي لمعظم دول جنوب المتوسط لا يجاري معدل النمو السكاني؛ بمعنى أن النتائج الإيجابية كانت أقل بكثير مما كان متوقعا، ويمكن التذليل على ذلك من خلال الأرقام الآتية<sup>(106)</sup>:

أولاً: فيما يتعلق بالدخل الفردي، لم تنخفض الفجوة بين معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، فهي تكاد تكون ثابتة منذ عام (1994م وحتى 2004م)، وهي في المتوسط (18%) من معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، كان إجمالي صادرات دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي (48.1%) في عام (1995)، وانخفضت في عام (2003) إلى (1.46%)، أما الواردات، فقد كانت (50.6%) في عام (1995)، وأصبحت (45.9%) في (2003).

ثالثاً: فيما يتعلق بالاستثمارات الأوروبية المباشرة، فقد زادت لتبلغ (10) أمثال؛ فقد ارتفعت الاستثمارات الأوروبية في مصر على سبيل المثال - من (97) مليون يورو في (1995)، إلى (1387) مليون يورو عام (2001)، ثم (968) يورو في (2003).

وترجع هذه الأوضاع إلى بعض العوامل السلبية، منها:

1- إن المفاوضات تمت على أساس فردي، وهو ما أدى إلى طول فترة التفاوض، وتأخر دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.

2- عدم تحرير تجارة السلع الزراعية، والاكتفاء بتبادل مزايا تجارية محددة، رغم تمتع دول المتوسط بميزة تنافسية كبيرة في تلك السلع.

3- صعوبة تحقيق دول المتوسط لشروط المنشأ الأوروبية، وبالتالي حرمانها من الدخول إلى أسواقه.

4- استخدام بعض دول الاتحاد الأوروبي قيوداً فنية وغير جمركية بهدف حماية إنتاجها المحلي.

5- عدم اتجاه الاستثمارات الأوروبية إلى المشاركة في إقامة صناعات فنية.

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مؤشرات إيجابية، تمثلت فيما يلي<sup>(107)</sup>:

1- برنامج التعاون المالي ميدا (1) وميدا (2) فقد ساهم التمويل المالي في المساعدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المتوسط.

2- تشجيع التكامل الجنوبي الإقليمي بين دول جنوب المتوسط، إذ أتيح ذلك التكامل الصناعي من خلال (مبدأ تراكم المنشأ) في إطار اتفاقية أعادير (منطقة التجارة الحرة العربية-المتوسطية) وقد صادقت مصر وتونس على الاتفاقية، في حين لم تصادق المغرب والأردن عليها حتى الآن.

3- برنامج تحديث الصناعة، الذي ساهم في تحديث الصناعات المتوسطية وزيادة قدرتها التنافسية.



وفيما يتعلق بالمحور السياسي والأمني، فقد حققت المشاركة الأوروبية المتوسطة تقدماً محدوداً في الحوار حول قضايا الشرق الأوسط والنزاع العربي - الإسرائيلي، وقضايا نزع السلاح وضبط التسليح وقضايا الانتشار النووي، إلا أن المحصلة هي عدم وجود تشارٍ كامل مع الدول المتوسطة، وباستثناء الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي مؤخراً في المراقبة على المعابر الحدودية في غزة، فقد أجمعت أوروبا عن توظيف دورها في تحقيق السلام، فبقيت خريطة الطريق دون تطبيق، ولم يكن للدور الأوروبي أي تأثير في عمل اللجنة الرابعة<sup>(108)</sup>. أما المحور الثقافي والاجتماعي، فقد ظلت الأنماط الثابتة للتفكير حاكمة لهذا المحور رغم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات. إلا أن أهم النتائج في هذا الصدد، كانت إنشاء الجمعية البرلمانية الأوروبية للمتوسطة، التي تولت مصر رئاسة دورتها الأولى في الفترة من (8/مارس/2004) وحتى غاية (مارس/2005)، وعقد الاجتماع الأول للجمعية بالقاهرة في الفترة من (12-15/مارس/2005)، برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور (رئيس مجلس الشعب المصري)، ومؤسسة "أنا ليندا" للحوار بين الثقافات والحضارات التي تم افتتاحها في (أبريل/2005).

وبالنسبة، فإن أحد الانتقادات الموجهة إلى عملية برشلونة هو أنها ما زالت غير ظاهرة؛ بمعنى أنها لم تكن ناجحة بالقدر الكافي. ومع ذلك، فإن التقييم العادل لهذه المشاركة يقتضي نوعاً من التعقيد في نتائجها، فقد تم تصميم المشاركة الأوروبية في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار والتعاون الثنائي المتعدد، وقد ولدت هذه المشاركة آثاراً إيجابية في هذا الاتجاه، فقد جمعت المشاركة الأوروبية المتوسطة -وما زالت- تجمع ما بين شركاء مختلفين، وبجهد في الحفاظ على حوار دائم حتى في حالات زيادة التوتر في العلاقات مع الشركاء، ومع ذلك تظل هناك العديد من الإخفاقات، إذ توقفت المشاركة السياسية والأمنية على مستوى إعلانات المبادئ، أما المشاركة الاقتصادية والمالية، فقد ولدت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة، ولكن حتى في المجال الاقتصادي فإن هدف إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية ومتوسطة بحلول (2010) يتم النظر إليه على أنه هدف طموح جداً، ويرى المحللون أنه قد يمتد إلى عام (2015). أما المشاركة الاجتماعية والثقافية، فيجمع المحللون على محدودية نتائجها.

ويمكن القول، في هذا الصدد: إن هذه النتائج غير المرضية هي نتاج لخصوصيات معينة على جانبي المتوسط، فمن وجهة نظر الشركاء المتوسطين، يبدو أن المشاركة السياسية والأمنية تم تصميمها بصفة خاصة لكي تحقق مصالح الاتحاد الأوروبي وتلبي حاجاته الأمنية، في حين يتم إعطاء اهتمامات الشركاء دوراً فرعياً في الأجنحة العامة، في حين ترى أوروبا أن هذه المشاركة يجب أن تضطلع بدور مهم في عملية السلام، ولكن توقف عملية السلام يجب ألا يكون معيقاً للتعاون على جانبي المتوسط<sup>(109)</sup>.

فالمشاركة الأوروبية المتوسطة ضرورية للدول العربية، فيما إذا كانت عادلة ومتكافئة ومتوازنة وشاملة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي ضوء ذلك لا بد من التأكيد أن الصيغة التي يجب أن يتطور فيها الحوار السياسي الأوروبي المتوسطي، هي الصيغة التي تقوم فعلاً على التعاون بين الأقاليم، مع احترام خصوصية كل إقليم، ولا بد لهذه الشراكة من مواصلة نموها، وبخاصة بعد دعوات الحوار والتعاون بين الثقافات والحضارات، التي شكلت دعماً قوياً لمفهوم التعاون في مجالات متعددة ومصالحة العرب والغرب على السواء بدلاً من مفهوم الصراع والتصادم.

## الخلاصة

من خلال الاستعراض السابق للسياسة الأوروبية تجاه العرب خلال الفترة (1973-2005) في موضوعاتها الأساسية، وفي الإجابة عن سؤال الدراسة (ما السياسة التي اتبعتها أوروبا في معالمتها الأساسية تجاه الوطن العربي منذ حرب أكتوبر (1973) وحتى مؤتمر برشلونة الثاني (2005) في القضايا العربية الجوهرية في تلك الحقبة الزمنية؟)، فقد تبين أن العلاقات العربية الأوروبية قديمة جداً وتعود إلى أصول ضاربة في التاريخ. ولكن استطاعت الدول العربية نتيجة لحرب أكتوبر (1973) أن تبعث برسالة واضحة إلى الدول الأوروبية تبين أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأوروبيين والدول العربية؛ مما تطلب من أوروبا تفهماً واضحاً بخصوص القضايا العربية، وتمثل ذلك في الحوار العربي الأوروبي، ولكن الارتقاء هذه العلاقات إلى مستوى التعاون الاستراتيجي هو اهتمام حديث العهد يندرج في دائرة منظور أوروبي، يعكس طموح الاتحاد الأوروبي في التحول، بعد معاهدة ماستريخت (1993) التي كونت الاتحاد الأوروبي، كنتيجة منطقية لمجموعة من التطورات التي حصلت في النظام الدولي في بداية التسعينيات وإفرازاتها، والتي تمثلت في انتهاء الحرب الباردة وإفجار الكتلة السوفيتية، وإفجار حدار برلين وأزمة الخليج الثانية ودخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة التسوية السلمية؛ مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسة خارجية جديدة ضمن تربيئات إقليمية جديدة عبرت عن نفسها بسياسة الشراكة الأوروبية المتوسطة التي تقوم على أساس التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي بين ضفتي المتوسط، وعلى أساس الارتباط التاريخي والحضاري والجغرافي، باعتبار الاتحاد في سياسته هذه طرفاً موحداً في الموقف والتوجه، ومحاولاً أن يسلك سلوكاً انتقائياً في تنظيم علاقته مع المنطقة العربية، وكذلك يتعامل مع كل دولة عربية على حده، وليس مع الدول العربية كمجموعة، وفي المقابل، فالدول العربية لا تحاول التنسيق في مواقفها والتقريب في مصالحها وأهدافها، فالشراكة تقوم بين طرف يشكل قوة اقتصادية هائلة، وطرف يعاني ضعفاً اقتصادياً كبيراً.

وقد أثبتت تطورات الألفية الجديدة على المسرح الدولي وفي المنطقة العربية أن أوروبا بعد تشكيل الاتحاد، كان لها سياسات موحدة وأخرى منفردة وحسب مصالح هذه الدول؛ وعلى الرغم من توحيد أوروبا نسبياً في موقفها من الغزو العراقي للكويت، ولكنها اختلفت فيما بينها حول الاحتلال الأمريكي للبريطاني للعراق، وكل حسب مصالحه وبقاطرة ألمانية فرنسية مختلفة عن سائر دول أوروبا، وكذلك الحال بالنسبة للقضايا الأخرى، مثل: مسألة الصراع العربي الإسرائيلي بتسوياته المختلفة.

فإذا أرادت الدول العربية كسب الاتحاد الأوروبي لجانبها في مجالات التنمية والتطوير والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية، فما عليها إلا أن توحد نفسها أولاً، وتناسي خلافاتها ليكون لها كلمة واحدة مؤثرة في النظام الإقليمي والدولي، ولتبني سياسات وفق مصالحها الموضوعية، ولعل من المفيد تصور إطار عربي يتم من خلاله التعرف إلى المستقبل الذي ينتظر وطننا العربي في ضوء الشراكة الأوروبية المتوسطة الجديدة، وخاصة أن النظام العربي يشهد تفككاً وانقساماً غير مسبق، لتعزيز العلاقة الأوروبية العربية وحسب مصالح الطرفين، فالبناء على مفهوم الحوار ما بين الحضارات والثقافات بدلاً من مفهوم التصادم قد يولد مجالاً رحباً للتعاون العربي الأوروبي.

المراجع والهوامش

- (1) سلمان، محمد، "السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 243
- (2) Ril Juan. (1992). Colonialism and revolution in the middle east published by princeton university press, william street p. 287
- (3) محمود، نادية، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، لبنان - بيروت، 1986، ص 91.
- (4) الرشدان، عبدالفتاح، العرب والجماعة الدولية في عالم متغير، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 1999، ص 35-41.
- (5) حشاد، نور الدين، "حلقة تفكير المتوسط ما بعد برشلونة"، شؤون الأوسط، العدد 56، تشرين الأول، أكتوبر 1996، ص 64
- (6) المصدر نفسه، ص 85
- (7) السيد، د. محمد، "لماذا أساء العرب إدارة أزمة الرسوم الدغركية؟"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، المجلد 41، ص 216
- (8) بسيم، وفاء، "التعاون الأوروبي-متوسطي (عملية برشلونة)"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 250
- (9) حلقة تفكير المتوسط ما بعد برشلونة، شؤون الأوسط، العدد 56، تشرين الأول، أكتوبر 1996، ص 94.
- (10) عثمان، عفيف، "المتوسط الأوروبي الإسلامي التحديات والاستراتيجيات"، شؤون الأوسط، العدد 41، يونيو 1995، ص 115
- (11) خلان، هاني ونافعة، أحمد، "نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997، ص 39-40
- (12) ماركو، د. جون، "أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدر"، {دولة فرنسية}، السياسة الدولية، السنة الثامنة والثلاثين، العدد الثامن والأربعون بعد المائة، 2002، ص 67
- (13) محمد مطاوع، محمد، "أوروبا والمتوسط ... من برشلونة إلى سياسة الحوار"، السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، المجلد 41، ص 38
- (14) Bartlett, c.j, the global conflict the international rivalry of the great power: 880-1990, second edition published by Longman publishing new York 1994 p p.125-126.
- (15) الرشدان، عبدالفتاح، "العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة"، مصلر سبق ذكره، ص 29.
- (16) حرب، أسامة الغزالي، "الحوار العربي الأوروبي والسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية"، في: حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979، ص 356.
- (17) المرجع نفسه، ص 65.

- (18) نبيه، أصفهان، مرجع سبق ذكره، ص 134.
- (19) المرجع نفسه، ص 65.
- (20) منصور، سامي، الحوار العربي الأوروبي، "بحث عن بداية جديدة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984، ص 18.
- (21) أحمد، حسن بكر، "الانفراج الدولي والحوار العربي الأوروبي"، في حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى 1979، ص 535.
- (22) الرشيدان، عبدالفتاح، "العرب والجماعة الدولية في عالم متغير"، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- (23) المرجع نفسه، ص 31.
- (24) المرجع نفسه، ص 31.
- (25) المرجع نفسه، ص 32-33.
- (26) المرجع نفسه، ص 34.
- (27) صارم، سمير، أوروبا والعرب، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 13.
- (28) الرشيدان، عبدالفتاح، "العرب والجماعة الدولية في عالم متغير"، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- (29) صارم، سمير، مرجع سابق ذكره، ص 141.
- (30) الرشيدان عبدالفتاح، "العرب والجماعة الدولية في عالم متغير"، مرجع سبق ذكره، ص 39.
- (31) الدجاني، أحمد صدقي، "أضواء على اللجنة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي"، شؤون عربية العدد 4 حزيران يوليو 1981، ص 45.
- (32) صارم، سمير، مرجع سبق ذكره، ص 145.
- (33) الأشول عبد المعبود، نجوان، "العلاقات الأوروبية الأمريكية بين الاستقلال والتبعية"، السياسة الدولية، العدد 157 يوليو 2004، مجلد 139، ص 114.
- (34) المصدر نفسه، ص 114.
- (35) حواد، سعد ناجي، و حسن حارث محمد، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية - الأوروبية للعالم العربي"، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة السادسة، العدد 17، 2002، ص 25.
- (36) D.L.Hanley.A.pkerr and N.H waites, contemporary France politics and society since 1945, first published in 1979 revised edition published in 1984 by Rutledge kegan paulpic, p, 229.
- (37) مطاوع، محمد أحمد، "تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا"، السياسة الدولية، العدد 157، يوليو 2004، المجلد 39، ص 108.
- (38) المصدر نفسه، ص 106.
- (39) سعيد، لارندي، "أوروبا وأمريكا وإشكالية الهيمنة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 141، يوليو 2000م، ص 182.
- (40) نبيه، أصفهان، "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (peso)"، مركز الدراسات

- السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد (148)، أبريل 2002م، ص 134.
- (41) المصدر نفسه، ص 135.
- (42) سويلم، حسام، "خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد (148) أبريل 2002، ص 192.
- (43) محمد، خالد، "التقرير الاستراتيجي العربي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير 2002م، ص 55.
- (44) المصدر نفسه، ص 85.
- (45) سعد، محمد غدري، "حلف الناتو يقفز إلى أفغانستان"، الأهرام 2003/9/7.
- (46) Tim Judat, Kosovo war and revenge, published in 1998 Yale university press new Haven and London, p, 380.
- (47) شديد، كمال، "السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، 2004 /4-1، Org-eg/asiyassa/ahram.
- (48) Howorth, Jolyon., " Britain, France and European defense initiative", Htm/mili 1/4/2004 htt: survival, vol42,no2.summer2000 pp 33-34.
- (49) حتى، ناصيف سليم، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 165 نوفمبر 1992م، ص 29.
- (50) حتى، ناصيف، مرجع سبق ذكره، ص "90-97".
- (51) الرشيدان، عبدالفتاح، "العرب والجماعة الدولية في عالم متغير"، مرجع سابق ذكره، ص 64-65.
- (52) كردون، عزوز، "الأمن والاستقرار في المتوسط"، شؤون الأوسط، 82 نيسان 1999، ص 17.
- (53) غالي، سامح، "خطوة جديدة في مسيرة الشركة الأوروبية"، السياسة الدولية، العدد 129 يناير 1997، ص 165.
- (54) مخلوب، طه، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية، العدد 124 أبريل 1996، ص 100-101.
- (55) الأطرش، محمد، "المشروع الأوسطي والمتوسط والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 210 أغسطس 1996م، ص 19.
- (56) خنيسم، عبدالله، جامعة الدول العربية، "تحديات مؤتمر برشلونة، الثابت والمتغير"، شؤون الأوسط، 17 أيلول 1996، ص 28.
- (57) بسيم، وفاء، "التعاون الأوروبي المتوسطي عملية برشلونة"، السياسة الدولية، العدد 138 أكتوبر 1999، ص 248.
- (58) صارم، سمير، مصدر سابق ذكره، ص 116.
- (59) شعيب، مختار، "مؤتمر شتوتغارت: رؤية تقييمية لمسيرة برشلونة"، السياسة الدولية، العدد 137 أكتوبر 1999، ص 222.

- (60) بسيم، وفاء، مصدر سبق ذكره ، ص 249
- (61) حبيب، هاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، ما لها وما عليها، وجهة نظر أوروبية، الوطنية الجديدة، دمشق، الطبعة الثانية 2003، ص 12.
- (62) أبو عامود، "محمد سعد، العلاقات الأوروبية العربية: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، العدد 157 يوليو 2004 المجلد 39 ، ص 123.
- (63) مطاوع، محمد، "أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجسور"، السياسة الدولية، العدد 163 يناير 2006، المجلد 41، ص 40.
- (64) 58- ferrero-waldner, benita, European & commissioner for external relation neighborhood policy: speech to political committee of the Euro-Mediterranean parliamentary assembly, Brussels 25 January 2005.
- (65) سامح، خالد، "تقرير إخباري من برشلونة"، حريدة الأهرام، 29 نوفمبر 2005.
- (66) Euro-mediterranean code of conduct on countering Terrorism, the council November 2005. for more see: Five year 28 of European union, Brussels, Anniversary Euro-Mediterranean summit the .work, program me/the 10<sup>th</sup> council of the European union. Brussels/28 November 2005.
- (67) <http://www.fco.gov.uk/files/euromed-5year.pdf/11/30/2005>
- (68) رشدان، عبدالفتاح، "العرب والجماعة الدولية في عالم متغير"، مصدر سبق ذكره، ص 86.
- (69) عتريس، طلال، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، شؤون الأوسط، العدد 82، نيسان 1999، ص 45.
- (70) فهمي طارق، "خريطة الطريق: المواقف - التوجهات - المؤثرات"، السياسة الدولية العدد 153، يوليو 2003، ص 176-177.
- (71) خليل، عاصم، "موقف أوروبا المتأرجح من السور الفاصل"، موقع إيلاف الإلكتروني [www.elaph.com](http://www.elaph.com), 2004/1/12.
- (72) خالد أحمد، "أوروبا والحد الفاصل"، 2003/3/24، [WWW.ed-del.orgil/arabic](http://WWW.ed-del.orgil/arabic).
- (73) غليون، برهان، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العرب والعالم، ترجمة عبدالحى وليد، مؤسسة عبدالحميد شومان، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 56.
- (74) أبو بكر الدسوقي "الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة"، السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006 المجلد 41، ص 120-121.
- (75) تصريح صحفي في للمنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جافير سولانا 2004/2/16 [asp? www.alalam.ir/ivewspageewsid=2006021,1420](http://www.alalam.ir/ivewspageewsid=2006021,1420.asp).
- (76) عبدالله، عبد الحائق، "التوترات في النظام الإقليمي الخليجي"، السياسة الدولية أبريل عام 1998 العدد، 132، ص 29.
- (77) المعري، غسان، "المشهد الدولي غداة الحرب على العراق"، شؤون الأوسط العدد، 110 ربيع، 2003،

- ص 118.
- (78) هرد، جيوغري، "ليس النفط ولكن الدولار في مواجهة البورو"، شؤون عربية، عدد 113 ربيع 2003، ص 119.
- (79) عكاشة، سعيد، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط خريشات في حدار صلب؛ رؤية عربية"، السياسة الدولية العدد، 148 أبريل 2002، المجلد 37.
- (80) المصدر نفسه، ص 80.
- (81) الأشول، عبد الحمود نجوان، مصدر سبق ذكره، ص 117.
- (82) أسامة، خالد، "الحرب الأمريكية على العراق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة السابعة، العدد 2003/2002/22، ص 101.
- (83) هرد، جيوغري، مرجع سابق ذكره 119، ص 124.
- (84) المرافعي، محمود، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وميثاق الخارجية الأمريكية، دار الشروق، 2003، ص 82.
- (85) محمد، خالد، "السياسة الأمريكية في العراق"، 2004/9/2، العنوان على الإنترنت: [f.htm040827&WWW.iraq/cp.org/fak](http://f.htm040827&WWW.iraq/cp.org/fak)
- (86) عبدالوهاب، محمود، "ضغوط جديدة على سوريا عبر قرار مجلس الأمن 1559"، الأهرام، 27 أكتوبر 2004.
- (87) حور، محمد، "الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي"، السياسة الدولية، العدد 163 يناير 2006، المجلد 41، ص 158.
- (88) غليون، برهان، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العرب والعالم"، ترجمة عبدالحلبي وليد، مؤسسة عبدالحميد شومان، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 56.
- (89) حقي توفيق سعد، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار والف، عمان 2003، ص 168.
- (90) حماد، كمال، "من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير"، شؤون الأوسط، لعدد 115، صيف 2004، 148.
- (91) كمال، شديد، مرجع سبق ذكره، أبريل 2004، عن الإنترنت - [htm/mili/www.siyassa.org-eg/asiyassa/ahram](http://htm/mili/www.siyassa.org-eg/asiyassa/ahram)
- (92) نظر إلى وثيقة "الشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير"، شؤون الأوسط العدد 114، ربيع 2004، ص 209-2116.
- (93) حريدة لوموند، سيلفيو بيرسكوي، المؤتمر الصحفي برلين، سبتمبر 2001
- (94) بيان المنتدى المشترك للاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، استنبول 13 فبراير 2002.
- (95) عبد الفتاح، بشور، أزمة الرسوم بين الثقافة والسياسة، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل، 2006، المجلد 41، ص 218-219

- (96) حماد، عبد العظيم، "الوصفة الأوروبية للخروج من حقل الشوك العراقي بقرار مجلس الأمن في جدول زمني لإنهاء الاحتلال وفصل العملية السياسية عن المسؤولية الأمنية"، حريدة الأهرام، 13 مايو 2004
- (97) الأشول، نجوان عبد المعهود، "العلاقات الأوروبية-الأمريكية بين الاستقلال والتبعية، السياسة الدولية، العدد 157، يوليو 2004، المجلد 39، ص 118
- (98) المراغي، محمود، "سفر الموت من أفغانستان إلى العراق"، وثائق الخارجية الأمريكية، دار الشروق، 2003، ص 157
- (99) صلاح الدين، محمود، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 157، يونيو، 2004، المجلد 39، ص 284
- (100) عتريس، طلال، "برشلونة وعقبات الشراكة"، شؤون الأوسط، العدد 82، نيسان 1999، ص 29.
- (101) عبد الفضل، محمود، "مصر والعرب والخيار المتوسطي: الفرص والمخاطر"، السياسة الدولية 124 أبريل 1996، ص 120.
- (102) المنسوب طه، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية العدد، 124 أبريل 1996 ص 105.
- (103) الأطرش، محمد، مصدر سبق ذكره، ص 18.
- (104) شعيب، مختار، "مؤمر شتوتنغارت رؤية تقييمه لمسيرة برشلونة"، السياسة الدولية، ص 137 أكتوبر 1999، ص 229.
- (105) الكيلاني، هيثم، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، شؤون الأوسط، العدد 49 فبراير، 1996، ص 81.
- (106) عبد الفضل، محمود، مرجع سابق، ص 221.
- (107) Andreas Marchett, Barcelona, Neighborhood and Beyond the Eus Long term Strategies for Democracy and Security in the Wider Middle East; [www.uni-bonn.de-uzswac.2005.7.20](http://www.uni-bonn.de-uzswac.2005.7.20)
- (108) مركز الدراسات الأوروبية، "مؤمر الشراكة الأوروبية المتوسطية: عشر سنوات على مرور مؤتمر برشلونة"، القاهرة، 2004/4/20-19.
- (109) عبيد، محمد، "قضايا وآراء"، حريدة الأهرام، 1 ديسمبر 2005.
- (110) Andreas Marchett, Barcelona, op.cit.